حوليات آداب عين شمس المجلد 52 (عدد يناير – مارس 2024)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

تمكين المرأة المصرية في مجتمع المعلومات:دراسة ميدانية على عينة من العاملات بالدواوين الحكومية بمحافظة المنوفية

وسام محمد أحمد بلابل*

مدرس بكلية الآداب جامعة المنوفية
mennamousa9987@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/03/12
تاريخ قبول البحث: 2023/04/22
تاريخ النشر: 2024/03/30

المستخلص:

بحثت هذه الدراسة في موضوع تمكين المرأة المصرية في مجتمع المعلومات، وهدفت الدراسة إلى وصف المحددات المرتبطة بتمكين المرأة المصرية في مجتمع المعلومات، ومعرفة أهم المكاسب التي تحققها المرأة من تمكينها في هذا المجتمع، وتحديد الصعوبات التي تواجه عملية التمكين. اعتمدت الباحثة فى هذه الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، واستخدمت أداة الاستبيان، وطبقت الدراسة الميدانية على عينة من النساء العاملات في خمسة قطاعات مهنية في محافظة المنوفية، وبلغ حجم العينة (316 مفردة)، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: أن التكلفة الإقتصادية للدخول إلى الإنترنت وكذلك الخبرة المكتسبة من الدراسة لاستخدام برمجيات الحاسب الآلي وتوفير العمل لدورات تدريبية في مجال تقنية المعلومات، تعد من أهم المحددات المسؤولة عن تمكين المرأة في مجتمع المعلومات. وأن تشجيع الفتيات على الالتحاق بالتخصصات العملية وتأهيل المرأة مهنيا للإلتحاق بالعمل في قطاع تكنولوجيا المعلومات وتقليص الفجوة بين الذكور والإناث في مجال تكنولوجيا المعلومات تعد من أهم آليات تمكين المرأة في مجتمع المعلومات.

الكلمات المفتاحية: مجتمع المعلومات، التمكين، نهج القدرة، مجتمع المعرفة،التنمية المستدامة.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب – جامعة عين شمس 2024.

مقدمة:

على الرغم من أن الاهتمام بقضايا المرأة في المجتمع المصري يمتد إلى عقود طويلة بدأت مع بداية القرن العشرين، إلا أن ما حققته المرأة المصرية من مكاسب في العقدين الأخيرين، يفوق في كمه وكيفه كافة ما حصلت عليه المرأة من حقوق وفرص على طوال تاريخها الممتد إلى ما قبل القرن العشرين.

وكانت البداية القوية لمكاسب المرأة المصرية مع بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فقد شهدت هذه السنوات اهتماما واسعا من قبل الدولة بوضع استراتيجية لإلغاء الأوضاع والظروف الاجتماعية التي تعمل علي تدني وضع النساء وإقصائهن من المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بحيث يعاد دمجهن كقوة فعالة لدفع حركة المجتمع الي الأمام(بربري،2009،ص5).

والمتابع للتطورات المجتمعية التي تتعلق بوضع المرأة في المجتمع المصري خلال السنوات الماضية، يجد أن كافة الجهود المعنية بالمرأة كانت تصب في خندق وضع حد لحرمان المرأة من الفرص المتساوية مع الرجل في كافة المجالات المجتمعية، ما بين مجالات اقتصادية وثقافية واجتماعية وسياسية، إلا أن أهم ما يميز الجهود المرتبطة بالمرأة خلال تلك الفترة هي تلك الجهود التي هدفت إلى تعزيز انخراط المرأة في مجتمع المعرفة بكافة مكوناته، وذلك من خلال منظومة متكاملة يتداخل فيها القطاع القانوني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي لوضع حد للفجوة الرقمية المتعددة الواجهات، والانطلاق من التعليم كمحرك أساسي لمجتمع المعرفة لا يحدو بنا الي حصر تمكين المرأة في حدود التعليم كقطاع من القطاعات الأساسية. بل كقطاع له امتدادات وتقاطعات لا علي مستوي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فحسب بل أيضا علي مستوي الحريات المدنية والسياسية. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،2009،ص43) وصياغة سياسات كهذه تحتم تعميقا لبحوث ما تزال جزئية (علي الرغم من تكاثر المشروعات المحلية والوطنية) حول الأثر الاجتماعي لمختلف السياسات التي تم تبنيها فيما يتصل بالمعارف أو سياسات التعليم وتحويل النفاذ الي المعلومات العلمية واستعمال هذه المعلومات من قبل مجموعة كبيرة من الفئات الاجتماعية (اليونسكو، 2005،ص 202).

ولأن تكنولوجيا العصر المعلوماتي ليست قطاعا يبحث في المطلق أي معزولا عن تأثيرات قطاعات أخري بل أن نجاحها أو فشلها مرتبطان بطريقة استجابتنا لها ، (بطرس،1987،ص12-126) نجده يأتي علي قائمة أولويات تهيئة المجتمع لعصر المعلومات عبر عملية تنمية وعي فئاته المختلفة وخاصة المرأة بالأبعاد المختلفة لتكنولوجيا الكمبيوتر والمعلومات وآثارها الاجتماعية الراهنة والمرتقبة ، وهي بلا شك مهمة تحتاج في تنفيذها الي مشاركة فعالة من مؤسسات التعليم الرسمي وغير الرسمي ووسائل الإعلام (علي،1994،ص251) وذلك من خلال تعزيز مجتمع المعلومات للحرية والعمليات الديمقراطية وما يتضمنه من التدفق الحر للمعلومات وحق الاتصال للأفراد والجماعات ومنظمات المجتمع المدني، وعبر عدالة الفرص والتكافؤ لكل أفراد المجتمع للوصول للمعلومات والانتفاع بها(حبيب،2009 ،ص82).

في ضوء ذلك جاءت فكرة هذا الدراسة التي ستبحث في موضوع محددات تمكين المرأة المصرية في مجتمع المعلومات. وهي دراسة ميدانية ستركز على النساء العاملات ببعض الدواوين الحكومية بمحافظة المنوفية.

أولا- مشكلة الدراسة

ثمة تأكيدات تتكرر في الدراسات السوسيولوجية على أن المرأة لعبت دورا هاما على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في جميع أنحاء العالم، وأرجعت تلك الدراسات السبب في ذلك لعدد من العوامل لعل من أهمها: تزايد أعداد النساء في المجتمع، تحقيق المرأة لنجاحات كبيرة في مجال التعليم والعمل، مما أكسبها خبرة كبيرة، لا بد من استثمارها من خلال مشاركتها الحقيقة في تنمية المجتمع وفي كافة جوانبه ,African Union Commission (2015,p17)

وتظهر التقارير الصادرة عن بعض المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي أن المرأة باتت تحتل مكانة مهمة في سوق العمل، فالنساء تمثل أكثر من 40% من القوة العاملة العالمية، و43% من القوة العاملة في المجال الزراعي العالمي، كما أن أكثر من نصف طلاب الجامعة على المستوى الدولي من النساء، ويؤكد التقرير على أنه إذا ما تم تمكين المرأة من امتلاك مصادر القوة والموارد سينعكس ذلك بشكل قوي على معدلات النمو على المستوى الدولي.

(IFAD,2018International Fund for Agricultural Development)

فضلا عن ذلك فإن النساء يشكلن نحو 90% من قوة العمل غير المأجور، كما أنها تحوز نحو 30% من الثروة الخاصة على مستوى العالم، وعلى الرغم من ذلك فإن 50% فقط من النساء يتقلدن وظائف قيادية كما أن ربع المسؤولين المنتخبين فقط من النساء، وهو الأمر الذي يلقي بمزيد من الظلال على القدرة الدولية على الاستمرار في تحقيق التنمية المستدامة.(Jones,2019,p2)

لقد باتت قضية تمكين المرأة هي القضية المركزية في كافة الأجندات التنموية على المستويات الدولية والمحلية، فتمكين المرأة بات يرتبط ارتباطا قويا بالتنمية الاقتصادية ويسير معها في اتجاه واحد (Dulfo,2011,p.5)، وينطلق هذا التأكيد من مقولة توصل بها المعنيون بشأن تمكين المرأة إلى مصاف المسلمات، تقول: أن نصف سكان العالم من النساء، فماذا يكون مصير هذا العالم إن بقيت المرأة في حالة من اللاتمكين وتعاني من التمييز الاجتماعي والعائلي والاقتصادي.(Hsin and Musa,2018,p1069)

وتمكين المرأة بات أحد الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، حيث تم التأكيد على أنه الوسيلة الفعالة لمكافحة الفقر والجوع والمرض، فتمكين المرأة له أولوية قصوى في العمل للحد من الفقر، وهو أمر يتعزز من خلال النظرة إلى المرأة بوصفها أن لها الحق في أنتكون فاعلة اقتصاديا مثلها مثل الرجل (Kabeer,2009,P5)، كما أن تمكين المرأة هو الآلية

الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث نص الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية على العمل على القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم في موعد لا يتجاوز 2015. (MDG_F,2018,p1).

في ضوء هذه الأوضاع التي تميز حالة المرأة على المستوى الدولي وموقعها من التنمية، ظهر على الساحة العربية منذ بداية ثمانينيات القرن العشرين، مصطلح التمكين (تمكين المرأة) والذي قصد به في مجمله، العمل على تعزيز قدرات المرأة على امتلاك مصادر القوة في المجتمع (اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا).(Rahman,2013,P8)، بحيث يمكنها أن تقاوم حالة الإقصاء التي تتعرض لهافي ضوء بعض الظروف المجتمعية. (Australian Government,2016).

ومن مراجعة الأدبيات التي بحثت في موضوع تمكين المرأة، تبين للباحثة تنوع المداخل البحثية في دراسة موضوع تمكين المرأة، منها المدخل السياسي والذي ركزت معظم دراساته على قضايا التمكين السياسي للمرأة ومنها: دراسة (معتوق، 2017) حول التمكين السياسي للمرأة في المجتمع الجزائري، ودراسة (مصطفى، 2017) حول دور مواقع التواصل الاجتماعي في دعم التمكين السياسي للمرأة المصرية، ودراسة (عدلى،2017) حول دور السياسات المحلية كمدخل للتمكين السياسي للنساء، ودراسة (محمد ،2018) حول التمكين وعلاقته بمشاركة المرأة في الأحزاب السياسية، ودراسة (العنزي،2019) حول معوقات تمكين المرأة من المشاركة السياسية.

وإلى جانب المدخل السياسي للتمكين، هناك أيضا المدخل الاقتصادي والذي ركزت دراساته على الجوانب الاقتصادية لقضية تمكين المرأة، من تلك الدراسات: دراسة (المناور،2017) حول تمكين المرأة العربية في المجال التنموي، ودراسة (البنك الدولي،2018) ودراسة (شملاوي والحيط،2019) حول التمكين الاقتصادي التراكمي للمرأة في الدول العربية..

وتندرج معظم الدراسات السابقة في موضوع تمكين المرأة تحت مظلة المدخلين السابقين، وعلى الرغم من وجود بعض الدراسات السابقة التي ربطت بين تمكين المرأة وبين بعض المتغيرات وقضايا مجتمع المعلومات مثل دراسة (عرنوس،2017) حول دور الانترنت في تميكن المرأة، إلا أن موضوع تمكين المرأة في مجتمع المعلومات لم يحظى باهتمام الدراسات السابقة، وهو القضية التي ستشكل جوهر مشكلة البحث للدراسة الراهنة، وعلي ذلك فإن الباحثة تحدد مشكلة البحث في التساؤل العام الآتي: ما أهم المحددات المسئولة عن تمكين المرأة في مجتمع المعلومات.

ثانيا- اسئلة الدراسة

1- ما أهم المحددات المرتبطة بتمكين المرأة في مجتمع المعلومات؟

2- ما أهم آليات تمكين المرأة المصرية في مجتمع المعلومات؟

3- ما أهم المكاسب التي تحققها المرأة من تمكينها في مجتمع المعلومات؟

4- ما أهم الصعوبات التي تواجه تمكين المرأة في مجتمع المعلومات؟

5- هل يوجد فروق/ تباين بين استجابات أفراد عينة الدراسة ترجع لمتغير (التخصص، المستوى التعليمي، قطاع العمل)؟

ثالثا- أهداف الدراسة:

1- وصف المحددات المرتبطة بتمكين المرأة المصرية في مجتمع المعلومات.

2- وصف أهم الآليات التي من خلالها تعزيز عملية تمكين المرأة المصرية في مجتمع المعلومات.

3- التعرف على أهم المكاسب التي تحققها المرأة المصرية من تمكينها في مجتمع المعلومات.

4- تحديد أهم الصعوبات التي تواجه عملية تمكين المرأة في مجتمع المعلومات.

رابعا- الإطار النظري:

1- مفهوم التمكينEmpowerment

يعد مؤتمر المرأة المنعقد في بكين في العقد الأخير من القرن العشرين، البداية الحقيقية لمفهوم تمكين المرأة، حيث تم تبني مفهوم التمكين من قبل المؤتمر (1995) حيث قدم إعلان المؤتمر (القسم 13) تمكين المرأة كاستراتيجية رئيسية للتنمية، بما يشير إلى أن التمكين يعني تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة في أساس المساواة في جميع مجالات المجتمع، بما في ذلك عملية صنع القرار والوصول إلى السلطة(the Gender and Indicators" working group",2007,9).

وعرف المؤتمر التمكين بأنه مفتاح استراتيجي للتنمية واعتبر أن تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على قدم المساواة في جميع جوانب حياة المجتمع بما في ذلك المشاركة في عملية صنع القرار، وبلوغ مواقع السلطة، وهي أمور أساسية لتحقيق المساواة والتنمية والسلم (منهاج عمل بكين، 1995م، ص3)، وتعد هذه الفقرة من منهاج عمل بكين بمثابة تعريف لمصطلح تمكين المرأة الذي يعد من المفاهيم الحديثة نسبياً التي انتشرت بشكل واسع في العشر سنوات الأخيرة في برامج التنمية الأممية المتعلقة بالمرأة، وقد تم تداول المفهوم ذاته منذ عقد الستينات عن طريق الحركات الراديكالية للمواطنين السود في الولايات المتحدة، وأيضاً عبر إسهامات المفكر البرازيلي (Freire Paulo) الذي ركز على القدرة التحررية للإنسان كي يغير من أوضاعه عن طريق الفكر والعمل، وأخذ مفهوم التمكين مضامين متعلقة بالثقة بالنفس والاعتماد على الذات لدى الحركات النسوية في أمريكا، ثم انتشر بشكل كبير في عقد الثمانينات من القرن الماضي عبر شبكة (Dawn): تنمية بديلة بمشاركة المرأة من أجل عهد جديد(الوقيان، 2010م، ص9).

وتكاد الباحثة تجزم _وهو أمر غير محمود في الدراسات السوسيولوجية_ أن هذا المصطلح حاز على عناية واهتمام الباحثين والمؤسسات الدولية والمحلية، ما لم يحوزه أي مصطلح آخر خاصة بقضايا المرأة، ومن ثم عثرت الباحثة على عدد كبير للغاية من التعريفات التي قدمت في مفهوم التمكين.

بداية، نشطت المؤسسات الدولية في تعريف المصطلح ، منها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، التي عرفت تمكين المرأة بأنه عملية يتم من خلالها زيادة وصول النساء إلى مصادر القوة والموارد التي حرمت منها، والمشاركة في سلطة اتخاذ القرار وزيادة الوعي بالمشاركة المجتمعية، والوصول إلى مستوى من السيطرة على بيئتهم الخاصة.

(United Nations High Commissioner for Refugees,2001,p3)

أما البنك الدولي فقد عرف المصطلح بأنه يشير إلى تعزيز سلطة المرأة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويمكن تحقيقه عن طريق إيجاد فرص أكثر للمرأة، لامتلاك المزيد من الأصول والقدرات مما يمكنها من عمل الاختيارات لنقلها إلى إجراءات أو نتائج مرجوة.(World Bank,2014)، لقد نظر البنك الدولي إلى التمكين بوصفه من العناصر الأساسية في عملية التنمية ومكافحة الفقر، فهو هدف من أهداف التنمية لسببين: أولهما لأن تحقيق العدالة الاجتماعية هدف في حد ذاته، وثانيا لأن تمكين المرأة هو وسيلة لتحقيق أهداف أخرى كمحاربة الفقر(السيد ومنصور،2010،ص41).

كما عرفت استراتيجية الاتحاد الأفريقي تمكين المرأة بأنه العمل على تعزيز وحماية حقوق المرأة وتعزيز القدرات المؤسسية لديها ومنح النساء والفتيات صوت مؤثر في جميع مجالات الحياة(African Union,2018,p14).

وعلى مستوى النشاط البحثي الأكاديمي، اعتنت الدراسات العلمية بمسألة تعريف مصطلح التمكين، من تلك التعريفات تعريف مارلوس هويس Huis وآخرون ــ والذي تعرف تمكين المرأة بأنه مسعى يهدف إلى تعزيز قدرات المرأة على امتلاك مصادر القوة والموارد بما يساهم في تفعيل دورها في عملية التنمية المستدامة، وأكد على أن عملية التمكين تأخذ مستويات ثلاثة: المستوى الجزئي والمتعلق بالجوانب الشخصية والذاتية للنساء، المستوى المتوسط ويشير إلى المعتقدات والإجراءات المتعلقة بالبيئة الاجتماعية، والمستوى الكلي ويشير إلى السياق المجتمعي الأوسع(Huis et all,2017,p2).

كما عرف ستيفاني هوليمان تمكين المرأة بأنه المشاركة الكاملة للنساء في الحياة الاقتصادية في جميع القطاعات وعلى جميع مستويات النشاط الاقتصادي، وذلك من أجل بناء اقتصاديات قوية، وتحقيق الاستقرار والعدالة المجتمعية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي حظيت باتفاق عالمي، وتحسين نوعية الحياة لأجل المرأة والرجل والأسرة(Hollyman,2011,p4).

كما اتفقت دراسة كل من: (Broembsen,2007,p9)،ودراسة (Naz،75 : 2010) ودراسة (Amin,2006) و دراسة (Kishor and Gupta, 2005) على أن تمكين المرأة يعني تحقيق مستوى عالٍ من التحكم؛ وإمكانية التعبير والسماع لها، والقدرة على التعريف والابتكار من منظور المرأة، والقدرة على الاختيارات الاجتماعية المؤثرة والتأثير في

كل القرارات المجتمعية، وليس فقط في المناطق الاجتماعية المقبولة كمكان للمرأة، واعتراف واحترام للمرأة كمواطن متساوٍ له كيان إنساني مع الآخرين، والقوة تعنى أن لدى المرأة المقدرة على المساهمة والمشاركة في كل المستويات الاجتماعية، وليست لمجرد تحملها لأعباء المنـــزل، والقوة تعنى أيضًا مشاركة المرأة مشاركة معترف بها وذات قيمة، ويشير تمكين المرأة فضلا عن المعاني السابقة المؤشرات التالية:

– زيادة وصول النساء للفرص الاقتصادية والعمل، وتعزيز القدرة على الادخار والحصول على فرص الائتمان.

– تعزيز قدرات النساء للسيطرة على حياتهن، من خلال جعل حقوق الإنسان واقعية.

– عملية تغيير شخصي واجتماعي يكتسبن من خلالها القوة والاختيارات الهادفة والسيطرة على حياتهن.

ولم يختلف اهتمام الباحثين العرب بمفهوم تمكين المرأة عن الباحثين الأجانب، في هذا المجال أشارت أماني مسعود إلى أن هناك أبعاداً معينة يمكن الاتفاق عليها لتحديد معنى مفهوم التمكين وهي: "أنه عملية اجتماعية متعددة الأبعاد، تتضمن أبعاداً نفسية واقتصادية وسياسية، وتحدث على مستويات عدة: الفرد، والجماعة، والمجتمع. وقد يربط بين هذه المستويات فيكون تمكين الفرد جزءاً من تمكين الجماعة، والمجتمع"(مسعود، 2006، ص12).

وأوضحت سلامي إلى أن التمكين كتعريف شامل يشير إلى عملية شمولية تبدأ بإدراك المرأة ذاتها وشعورها بالسيطرة على حياتها الخاصة وقدرتها على اتخاذ القرار أما على المستوى الجماعي فهو قدرة النساء على المشاركة في عملية التنمية وخلق وعي مجتمعي بالحقوق الفردية والجماعية والقدرة على الانضمام إلى مجموعات ضغط وحركات اجتماعية قادرة على تمثيل مصالحهن وتنتهي بتمثل أكثر للنساء في مراكز صنع القرار السياسي والاقتصادي (سلامي، 2016، ص 145).

وعرف الشعراوي تمكين المرأة في معناها العام يعني إزالة كل العمليات والاتجاهات، والسلوكيات النمطية في المجتمع، والمؤسسات التي تضع النساء في إطار نمطي وتضعهن في مراتب ذات مستوى أدنى، ويعني كذلك تعزيز القدرات والارتقاء بواقع المرأة لمعرفة حقوقها وواجباتها، وتوفير الوسائل المادية والمعنوية، والثقافية، والتعليمية؛ لتتمكن المرأة من اتخاذ القرار(الشعراوي،2011، ص13).

ويرتبط مفهوم التمكين في التحليلات السوسيولوجية الحديثة بمفهومين آخرين؛ تحقيق الذات أو حضور الذات، وهو المفهوم الذي يشير إلى الوعي والمعرفة والخبرة أو القابلية لامتلاك تلك العناصر الضرورية للمشاركة ومقاومة الضغوط الاجتماعية. إن المشاركة بهذا المعنى تسير إلى مدى القدرة على الفعل وصنع الظروف ومقاومة الضغوط وصـــولاً إلـــى تحقيق الذات وتحقيق القوة أو التمكن بإزاء الظروف ذاتها.

في ضوء ذلك يمكن للباحثة القول بأن مفهوم التمكين هنا يشير إلى كل ما شأنه أن يطور مشاركة المرأة وينمـــي من قدرتها ووعيها ومعرفتها ومن ثم تحقيق ذاتها على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويتـــيح لـــديها كافة القدرات والإمكانيات التي تجعلها قادرة على السيطرة على ظروفها ووضعها ومن ثم الإسهام الحر والواعي في بناء المجتمع على كافة أصعدته.

التعريف الإجرائي لمفهوم تمكين المرأة في مجتمع المعلومات:

بالنظر إلى أن موضوع البحث الراهن في دراسة الأبعاد لمشكلة لتمكين المرأة المصرية في مجتمع المعلومات، سوف تركز الباحثة على المؤشرات الإجرائية التالية:

- درجة توافر آليات تمكين المرأة في مجتمع المعلومات.
-درجة المكاسب التي حققتها المرأة المصرية من مجتمع المعلومات.
- درجة الصعوبات التي تواجهها المرأة المصرية في مجتمع المعلومات.

2- مجتمع المعلوماتInformation Society

2-1 مفهوم مجتمع المعلومات

يعود مصطلح مجتمع المعلومات وفقا لدراسة (حبيب،2009،ص66) إلى اللغة اللاتينية INFORMATION وهي تعني شرح أو توضيح شيء ما، وتستخدم الكلمة كفحوى لعمليات الاتصال بهدف توصيل الإشارة أو الرسالة التي هي المعلومة والإعلام عنها، كما تتصل الكلمة بأي فحوي تفاعل بشري بين فرد وجماعته أو بين مجموعة وأخري. في حين أن كلمة معلومات في اللغة العربية مشتقة من كلمة " علم " وترجع كذلك إلى كلمة " معلم " أي الأثر الذي يستدل به على الطريق.

وقد أكد دراسة (الغريفي،2008،ص328) أن مجتمع المعلومات ليس بالمصطلح الجديد على الثقافة الأوروبية أو الأمريكية أو حتي في أواخر السبعينات عند اليابانيين، وهو المصطلح القريب جدا عند بعض الباحثين بما يسمى (بالمجتمع ما بعد الصناعي) الذي طور اقتصاديات المعلومات كمصدر أساسي اعتمده كمورد استثماري للمعالجة الرقمية التي أسهمت في تخزين أكبر كم من المعلومات.

ومن مراجعة الباحثة للعديد من التعريفات التي صاغها الباحثون في مصطلح مجتمع المعلومات تبين لها أن تلك التعريفات لم تخرج عن الإطار الذي عرف مجتمع المعلومات بأنه بأنه يتكون أساسا من الأشخاص الذين يعرضون أو يطلبون المعلومات من ناحية ومن شبكة عالمية من الحسابات المرتبطة يبعضها البعض عن طريق البنية التحتية الاتصالية والتي تسمح بتداول المعلومات ونقلها بطريقة رقمية، ومن ثم فإن مجتمع المعلومات يشير إلى جميع الأنشطة والتدابير والممارسات المرتبطة بالمعلومات إنتاجا ونشرا وتنظيما واستثمارا، ويشمل إنتاج المعلومات أنشطة الدراسة والجهود الإبداعية والتأليف الموجه لخدمه الأهداف التعليمية والتثقيفية من هذه الدراسات، دراسة (هيل،2004،ص25) ودراسة (Cuillier et all, 2009,p.65) ودراسة (Fletschner,2011,p.47)

وعلى المستوى العربي تشير وثيقة جامعة الدول العربية بالرؤية الإقليمية لدفع وتطوير مجتمع المعلومات في المنطقة العربية (يناير 2005) إلى أن مجتمع المعلومات هو " البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي تطبق الاستخدام الأمثل

لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة بما في ذلك الانترنت. وفي هذا المجتمع إذا أحسن استخدام المعلومات وتوزيعها توزيعا عادلا يعم النفع على الأفراد في جميع مناحي حياتهم الشخصية والمهنية.(عبد الهادي،2007،ص 29)

كما عرف عيسى العسافين مجتمع المعلومات بأنه المجتمع الذي تتساوى فيه فرص الانتفاع بمزايا المعلومات والحاسبات الإلكترونية وشبكات الاتصال دون تمييز أو إقصاء، أي إمكانية النفاذ إلى مصادر المعلومات والمعرفة والخدمات التي تتيحها والتي أصبحت اليوم تطال كل المجالات، وتعد مقوما أساسيا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية(العسافين،2022،ص14)

كما عرفت كريمة الكعبي مجتمع المعلومات بأنه المجتمع الذي يوظف الشبكات المعلوماتية وفضائها الرقمي في تسيير دفة أنشطته، ومن ثم فهو يشيرإلى جميع الأنشطة والموارد والتدابير والممارسات المرتبطة بالمعلومات إنتاجا ونشرا وتنظيما واستثمارا ويشمل إنتاج المعلومات أنشطة البحث على اختلاف مناهجها وتنوع مجالاتها بالإضافة إلى الجهود التطوير والابتكار (الكعبي،2022،ص719).

2-2 قضايا المرأة في مجتمع المعلومات

أثار وضع المرأة في مجتمع المعلومات على مستوى النقاشات النظرية حالة من النقاش والجدل بين الباحثين المعنيين بقضايا المرأة على وجه العموم، وقضايا المرأة في مجتمع المعلومات على وجه الخصوص.

القضية الأولى التي حازت على اهتمام الباحثين تتعلق بمسألة التأهيل المرتبط بالمعلوماتية، ويأتي في مقدمة هذا التأهيل تأهيل التعليم، حيث أصبحت التكنولوجية المتقدمة هي المعيار الأساسي للقوة في نظام عالمي جديد ، وكان لابد من دمج التكنولوجيا في النظام التعليمي لتوفير بيئة تعليمية متطورة وغير تقليدية تستخدم فيها البني الأساسية لهذه التكنولوجيا المتقدمة الاستخدام الأمثل وتوفير القدرات والمهارات اللازمة لاقتحام عصر التكنولوجيا وعصر تدفق المعرفة الإنسانية وتنوع مصادرها.(شحاتة،2006،ص104) سعيا لتحقيق المتطلبات الأساسية لمواجهة التغيرات المجتمعية الناجمة عن التطور التكنولوجي القائم علي ثورة المعلومات والاتصالات والمؤثر علي المرأة في ظل ظروف لم تجعل من سبيل أمامها إلا استخدام ما في المجتمعات الآن من وسائط معرفية ومعلوماتية لنقل معارفها أيضا.

ولأن المعلوماتية وإدماجها في جميع مقررات الدراسة المدرسية أداة فعالة لتحقيق أهداف التعلم للتعليم ، خاصة في ظل ضرورة تدريب المرأة كمتعلم علي تغيير طريقة الحياة المحسوسة وتغيير أساليب التفكير وتراكم المعلومات والقدرة علي الإفادة من المعلومات لتسهيل الحياة وزيادة التفاعل وتوسيع نطاق العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (حبيب،2009،ص76-79)، وفي ظل معاناة المرأة في المجتمع المصري من نسبة أمية عالية، نجد من الضروري تدعيم التعليم المعلوماتي للمرأةوسد عجز البنية الأساسية لعملية التعليم المعلوماتي ، من محتوي وطرق تدريس في تحقيق مخرجات تعليمية مناسبة قادرة علي إحداث النمو التربوي والاقتصادي والاجتماعي المطلوب ،(السنبل، 2004، 183)

وذلك من خلال الارتكاز علي إستراتيجية خطة تدعيم البنية الأساسية لتكنولوجيا التعليم و تدعيم البنية الأساسية للتعليم المعلوماتي للمرأة.

وتتطلب عملية تدعيم البنية الأساسية للتعليم المعلوماتي للمرأة العديد من الإجراءات يأتي في مقدمتها: تطور آفاق التعليم غير النظامي وشمول خدماته فئات وشرائح مجتمعية أكبر ، في ضوء سهولة الاتصال بالدارسين عن بعد ، وكذلك تقليص الفوارق بين التعليم الغير النظامي للمرأة والتعليم النظامي (المصري،2004،ص53) **إضافة إلى** مشاركة مجتمعية فاعلة تجعل من عملية التخطيط للنظام التعليمي عملية اجتماعية تشارك فيها المؤسسات الاجتماعية المختلفة (حبيب،2009،ص78).

إلى جانب ذلك يؤكد البعض على أهمية دعم آليات نفاذ المرأة للتعليم المعلوماتي من خلال عدد من الإجراءات وهي:

(أ) إدخال تغييرات جذرية الي المناهج التعليمية: وذلك لكي يتسنى تقديمها علي شبكة الانترنت، ومحو الأمية المعلوماتية للعاملين في جميع حلقات التعليم وفي إدارة العملية التعليمية ، وتزويد المدارس بالعتاد الحاسوبي الملائم ، والنفاذ إلي الشبكة والاستناد إلي برمجيات المصدر المفتوح في المستويات التعليمية كافة و تدعيم الشراكة بين المدرسة والبيت والمجتمع باستثمار التقنيات المتاحة.(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،2009، ص145)

(ب) تأهيل البنية الثقافية المعلوماتية :

طرح البعض مسألة تأهيل البنية الثقافية المعلوماتية، وذلك من أجل مسايرة التغيرات الثقافية والاجتماعية التي عليها استئصال التمييز ضد النساء يجب أن نعي أن المعلومات هي وسيلتنا لإدراك مدي التناقض والخلل في البني الاجتماعية وفيما استقر في عقولنا من مفاهيم بالية ، مما يوجب أن نعيد النظر في تراثنا الحضاري الشامل حتي يمكننا رؤية الواقع واستيعابه ، (علي،1994،ص238) وأن نوطن المعرفة في المرأة علي أنها فعل مركب يستوعب النقل والترجمة والتربية والتدريب وكل الأفعال التي تحول المنقول من فعل مستورد إلي فعل مستنبت ، وذلك بعد أن ندعم هذا الفعل الذي تهبه البيئات الجديدة بملامح أخري تجعله مطابقا ومناسبا لاحتياجات قائمة في المحيط الاجتماعي وذلك من خلال : (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،2009،ص 207)

(ج)إشاعة القيم المعلوماتية:

وتؤكد التقارير الدولية على أهمية إشاعة القيم المعلوماتية، وذلك انطلاقا من أنه وبما أن تكنولوجيا الاتصال أصبحت أهم أدوات صناعة الثقافة و أهم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في مجتمع المعلومات أصبح من الضروري علي الدولة ومؤسساتها الرسمية فضلا عن المنظمات الأهلية وأجهزة الثقافة والإعلام وحملة الفكر التنويري ، أن ترسخ لدي المرأة القيم الباعثة علي الفعل والإبداع في جملة القطاعات الأساسية في المجتمع : السياسية والاجتماعية والاقتصادية علي وجه الخصوص. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،2003،ص142) ولكي تحقق تكنولوجيا الاتصال والمعلومات هذا الدور

الاجتماعي الحيوي كان يجب أن تستغل كافة مواردها خصيصا تلك التي لدي المرأة وإدماجها في ظل مجتمع المعلومات من خلال توافر المعلومات وإشاعة قيم مجتمع المعلومات لديها.(علي،2001،ص48).

(د) التدريب وتنمية المهارات

إن استخدام آليات المعلوماتية من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها يتطلب مهارات خاصة يجب أن تتميز بها المرأة نظير نفاذها لمجتمع تسوده قيم ثقافية خاصة منها مهارات تعليمية ومهارات لغوية ومهارات تقنية تتيح لها تلك الفرص، وذلك لن يتاح إلا بتدعيم عنصري التعليم والتدريب علي آليات المجتمع المعلوماتي التي يتيحها المجتمع المصري المعاصر ،حيث أن التعليم والتدريب يكسبان دورا مميزا للمرأة يمنحها القدرة علي النفاذ بفعالية تمكنها من التجاوب مع تلك الآليات وأهمها التجاوب مع استخدام الوسائل والتقنيات التعليمية الحديثة التي تضم التجهيزات والشبكات والنظم والبرمجيات التي اختصرت المكان والزمان واندمجت بموجبها معايير التعليم عن بعد بأساليبه وآلياته المختلفة والتعليم عن قرب (المصري،2004،ص53) وأيضا الانفتاح الإعلامي والتواصل الثقافي عبر وسائل الاتصال السريعة كالقنوات الفضائية وأجهزة الاتصال التي تعبر الحدود بلا شروط ولا قيود ضمن خطط وبرامج متعددة قد تؤثر في تركيبة المجتمع وخصائصه وتقود إلي تغيير اجتماعي في مجتمعاتنا. (السنبل،2004،ص34-35) الأمر الذي يستلزم تدعيم من خلال آليات المجتمع المعلوماتي ذاته لتدعيم نفاذ المرأة من خلال :

_ أن تتيح الشبكات الالكترونية الحملات الإلكترونية للتوعية بأهمية نفاذ المرأة لمجتمع المعلومات ومشاركتها في التجارة الإلكترونية والمشاورات الإلكترونية.

_ نشر الوعي المعلوماتي بأهمية تقاسم المعلومات فيما بين المرأة والرجل وسيادة قيم المساواة فيما بينهم من خلال بناء مجتمعات وشبكات على الإنترنت.

_ تعزيز استخدام المرأة كرأس المال البشري للهياكل الأساسية لمجتمع المعلومات من خلال تعزيز المؤسسات الأهلية والمدنية لمشروعات كمبيوتر لكل امرأة وذلك لدعم قدرات المرأة علي استيعاب واستحداث المعارف العلمية والتقنية بتقديم أجهزة حاسب آلي بأسعار مخفضة للنساء .

_ لزيادة فعالية عملية نفاذ المرأة لآليات مجتمع المعلومات كان يجب الارتكاز علي نظم الوصول المفتوح وهو نظام يتيح المعارف بشكل مجاني الاستعمال لعامة الجمهور وبشكل أكثر فاعلية لدفع المعارف. ويتم استخدامه في بعض المجالات التي تنطوي علي ابتكارات تراكمية مكثفة مثل برامج الحاسوب ، أو التكنولوجيا الإحيائية أو غيرها من المجالات العامة ذات المعارف المشتركة. (الأمم المتحدة،2008،ص3-4).

(ه) تدعيم الاقتصاد المعلوماتي للمرأة:

إن المعلومات هي أساس القطاع المعلوماتي والمحرك الرئيسي للخدمات في حلتها الجديدة لدرجة أن أصبحت رأسمالا وموردا إستراتيجيا في متناول الجميع، إن الاهتمام بالاستثمار بقضايا المرأة ومشاركتها في تنمية المجتمع بشكل عام ينطلق بشكل أساسي من الاهتمام الاقتصادي بالاستثمار بالثروة البشرية التي تمثل المرأة إحدى ركائزها الرئيسية. هذا

على اعتبار أن التطور العلمي وتطور منظومة الاتصالات العالمية يساعد على نشر الوعي والمعرفة بضرورة تطوير مشاركة ومساهمة المرأة ، حيث يعمل الاقتصاد المعرفي على تسهيل مهمة الدول والجهات المعنية بتأهيل وزيادة مساهمة دور المرأة في العملية التنموية إذا ما تم توجيهه بصورة أو بأخرى نحو هذا الاهتمام الخاص والذي يعتبر جزء لا يتجزأ من الاهتمامات التنموية الشاملة للدول والمؤسسات العامة والأهلية المعنية بتحقيق التنمية الشاملة سواء على مستوى الإمكانات البشرية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ويدعم ذلك بعض النقاط مثل: (المحروق،2009،ص2).

_ تدعيم فرص الاستقلال الاقتصادي الذاتي للنساء في مجتمعات المعرفة من خلال العمل عن بعد والعمل باستخدام آلات المجتمع المعلوماتي من حاسب آلي وانترنت وغيرهم من كل ما يتيح للمرأة فرص عمل.

_ إقامة مشاريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبمساعدتها.

_وضع مشاريع تعتمد علي بناء قدرة النساء ولا تقتصر علي الجوانب المتعلقة باستخدام وعمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بل يجب أن تضم التطوير المحلي للمحتوى المناسب.

_ بناء روابط مع المؤسسات المحلية وإدراج الأنشطة الاقتصادية للنساء الفقيرات في الأسواق المحلية بدعم الحكومات ومجتمع الهيئات المانحة من أجل مضاعفة هذه النماذج الناجحة. (جوروموروثي،2004،ص52).

_تدعيم ركائز الاقتصاد المعرفي في تقديم أطر تكنولوجية ومقاربات تفاوتية تكون غير مبالية بالنوع الاجتماعي والمساواة على صعيد هيئات صنع القرار.

_ إزالة العوائق التي تحد من تفعيل وزيادة مستوى مشاركة المرأة عموما في العملية التنموية الشاملة والمبنية على أسس تواكب التطورات العالمية ومشاركة المرأة في عملية التنمية لما لها من دور حيوي في هذا المجال(المحروق، 2009،ص2).

(و) التقاسم المشترك في المجتمع المعلوماتي:

يمثل الاتصال عملية اجتماعية وحاجة إنسانية أساسية فهو أساس كل تنظيم اجتماعي وهو محور مجتمع المعلومات، وبه ينبغي أن تتاح فرصة المشاركة لكل فرد في كل مكان ولا ينبغي استبعاد أحد من الفوائد التي يقدمها مجتمع المعلومات ، خاصة بعد تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي توفر فرصا هائلة للمرأة باعتبارها جزءا لا يتجزأ من مجتمع المعلومات وعنصرا فاعلا فيه.(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،2009،ص36) وبرغم ذلك لا يتوفر لأغلبية النساء في العالم النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة بسبب وجود حواجز البنية الأساسية والمجتمع والثقافة واللغة مما يستدعي:

_ استهداف النساء عندما يكون وصولهن إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات محدودًا كأسلوب مفيد لضمان استفادتهن من التكنولوجيا على قدم المساواة مع الرجال.

_ إدماج منظور النوع الاجتماعي في سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوطنية من خلال زيادة الوعي بين المدافعين عن النوع الاجتماعي حول أهمية الخطط الوطنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين.

_ تعزيز استجابة الحكم الإلكتروني للنوع الاجتماعي عبر استخدام النساء لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بفعالية.(جورومورثي،2004،ص17-18).

_ تقديم بدائل مقاومة لكل مظاهر التمييز الاجتماعي حال توافر البيئات والمؤسسات الضامنة لبناء مجتمع المواطنة المعرفية عبر تقنية المعلومات التي تقوم علي المساواة في احتواء قوة المعرفة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،2009،ص44)

_ العمل علي إزالة الفوارق بين الجنسين عن طريق إجراءات معينة كتوفير المنح للفتيات وترتيب توقيت مناسب للنساء بأن يتآلفن مع الانترنت(اليونسكو،2005،ص206).

_ تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة مع الرجل في اقتصاد المعلومات.

_ تعزيز الإعلام الديمقراطي والقضاء على استخدام الإنترنت لتأييد العنف ضد المرأة.

_ دمج اهتمامات الجندر في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وذلك ليس كمجرد إدماج المرأة داخل ذلك القطاع كما هو دون تغيير بل بإجراء تغيير في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.(جورومورثي،2004،ص21).

3-الدراسات السابقة

حازت قضايا تمكين المرأة على اهتمام الباحثين في مختلف العلوم الاجتماعية، ويعكس ذلك الاهتمام أهمية قضايا تمكين المرأة وتنوع التساؤلات والإشكاليات التي تطرحها على كافة المستويات المجتمعية، وقد عبر هذا الاهتمام عن نفسه من خلال العدد الهائل للمؤتمرات والفعاليات العلمية التي عقدت لتناقش قضايا التمكين، فضلا عن الكم الهائل من الدراسات التي ناقشت ذات الموضوع.

وقد قامت الباحثة بمسح للأدبيات العربية والأجنبية التي بحثت في قضايا تمكين المرأة، وقد أسفرت هذه العملية إلى تقسيم الدراسات السابقة في مجال تمكين المرأة إلى أربعة مسارات على النحو التالي:

المسار الأول-المرأة والتمكين السياسي

حاز موضوع التمكين السياسي للمرأة على اهتمام قطاع كبير من الباحثين على المستويين المحلي والعربي والدولي، ويعود ذك بالتأكيد على أهمية هذا البعد في عملية التمكين، حيث أكد علي ذلك العديد من الدراسات مثل: (Broembsen,2007)، ودراسة (Naz,2010)ودراسة (Amin,2006)ودراسة (الحسن والمبيض، 2010) على أنه يشكل بعدا أساسيا في مفهوم التمكين.

وتحت هذا المسار السياسي جاءت العديد من الدراسات، منها دراسة (السيد، 2006) حول التمكين السياسي للمرأة العربية، ودراسة (صندوق الامم المتحدة الإنمائي للمرأة، 2008) بعنوان "التمكين السياسي للمرأة العربية" وهي دراسة مقارنة لدور البرلمان ووسائل الإعلام في ثلاث دول عربية وهي مصر والأردن والبحرين، ودراسة (بلول، 2009) حول التمكين السياسي للمرأة العربية، و دراسة (الحسين والمبيض،2010) حول التمكين السياسي للمرأة في مجال تحقيق أهداف التنمية، ودراسة (حبيطوش، 2015) عن التمكين السياسي للمرأة العربية ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، ودراسة (الكفارنة وسالم، 2011) عن دور الانتخابات النيابية في تمكين المرأة الأردنية سياسيا، ودراسة (سناقرة، 2016) وهي دراسة تقويمية لمشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات، ودراسة (معتوق، 2017) حول التمكين السياسي للمرأة في المجتمع الجزائري ، ودراسة (مصطفى، 2017) حول دور مواقع التواصل الاجتماعي في دعم عملية التمكين السياسي للمرأة المصرية، ودراسة (عدلى،2017) حول دور السياسات المحلية كمدخل للتمكين السياسي للنساء، وكذلك دراسة ناز (Naz,2010) بدراسة حول تصور الشباب للتمكين السياسي للمرأة في باكستان.

ويمكن للباحثة التأكيد على أن الدراسات التي أجريت عن التمكين السياسي للمرأة بحثت في عدد من القضايا المتنوعة التي انتهت بوجه عام إلى: أن التمكين السياسي للمرأة ما زال يطرح الكثير من الإشكاليات التي لم تصل إلى حد على الرغم من الإنجازات التي حققتها النساء خاصة في البلدان العربية، تلك هي الخلاصة التي انتهت لها كافة الدراسات المعنية بالتمكين السياسي للمرأة على المستوى العربي على وجه الخصوص، بغض النظر عن اختلاف البلدان العربية. وقد سارت الدراسات التي بحثت في موضوع التمكين السياسي للمرأة في المجتمعات العربية في مسارين، الأول عام وهي توجه بحثي ناقش قضايا التمكين السياسي على المستوى العربي بوجه عام، والثاني خاص، حيث ركزت فيه الدراسات علي قضية التمكين في مجتمعات عربية بعينها.

المسار الثاني- التمكين الاقتصادي للمرأة

ركز الاتجاه الثاني في دراسات تمكين المرأة على قضايا التمثيل الاقتصادي للمرأة، Economic and social empowerment ، وقد حاز موضوع التمكين الاقتصادي على أهمية كبيرة لا تقل مطلقا عن تلك الأهمية التي استحوذ عليها التمكين السياسي، وربما يعود ذلك إلى أن المجال الاقتصادي هو المجال الأكثر دلالة على حالة التمكين، بمعنى ان المؤشرات الاقتصادية الدالة على التمكين أكثر وضوحا وسهولة في القياس.

من الدراسات التي بحثت في الجانب الاقتصادي للتمكين: دراسة (احمد، 2012) حول تمكين المرأة العراقية في مجالات التنمية، ودراس دراسة (العزاوي، 2015) في موضوع التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية ودورها في التنمية

المستدامة، ودراسة (سلامي، 2016) حول المرأة وإشكالية التمكين الاقتصادي في الجزائر، ودراسة (عكور، 2016) حول التمكين الاقتصادي للمرأة الواقع والآفاق، وهي دراسة حالة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الأردن، ودراسة (كازوز، 2016) حول معوقات التمكين الاقتصادي للمرأة الليبية، ودراسة (راشد وآخرون، 2017) على موضوع التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المعيلة في ريف محافظة اسيوط، ودراسة (البنك الدولي،2018) حول التمكين الاقتصادي للمرأة، ودراسة (شملاوي والحيط، 2019) عن تقدير محددات التمكين التراكمي للمرأة في الدول العربية، فضلا عن دراسة نيكولي كاليت (Nicole, 2010) حول تمكين المرأة والتنمية من خلال المشروعات الصغيرة،ودراسة الحق وزملاءه (ul Haq et all,2019) بدراسة حول تمكين المرأة عبر مجالات التوظيف.

وقد خلصت هذه الدراسات إلى العديد من النتائج المتشابهة منها: الدراسة أن المرأة لا تزال تواجه العديد من العقبات التي تحول دون تحقيق تمكينها مما يتطلب بناء أرضية صلبة لدعم مختلف القرارات وتسهيل تطبيق مختلف البرامج من أجل رفع مؤشرات تمكين المرأة. ولم تقدم الدراسة أي توصيات بشأن عملية التمكين. وأنه لم يطرأ أي تغير ملموس على وضع المرأة منذ إصدار تقرير البنك الدولي 2010 عن المساواة بين الجنسين، وأنه على الرغم من المكاسب التي تحققت على بعض الأصعدة ولاسيما التعليم والرعاية الصحية ومعدلات البقاء على قيد الحياة والتمكين السياسي فإن الفجوة الاقتصادية تظل دون تغير، وتؤكد المؤشرات على تدني المساواة بين الجنسين، كما أظهرت النتائج أيضا تدني أجور النساء العاملات في وظائف القطاع غير الرسمي وعدم وجود ضمان اجتماعي.

المسار الثالث_محددات التمكين

إلى جانب الدراسات السابقة التي بحثت في قضايا التمكين السياسي والاقتصادي للتمكين هناك مسار ثالث بحثت الدراسات التي تندرج تحته على موضوع المحددات المسؤولة عن تشكيل ظاهرة التمكين في المجتمع، من الدراسات التي تندرج تحت هذا الاتجاه دراسة أحلام العطا محمد عمر (2019) حول (تمكين المرأة السعودية) ، ودراسة نوريةحمد (حمد،2008) بعنوان "تمكين المرأة وسبل تدعيم مشاركتها في التنمية بدول مجلس التعاون"، ودراسة (اليوسف،2009)بعنوان "تمكين المرأة السعودية"، و دراسة (عواد، 2009م) في موضوع "العوامل المؤثرة في تمكين المرأة.

خلصت هذه الدراسات إلى عدد من النتائج منها: أن الهدف الأساس من تمكين المرأة أن ينتج عنه المزيد من التحكم، والمشاركة، وصنع القرار، والمساهمة في تخطيط وتنفيذ المشاريع والأنشطة، وتوزيع الموارد. ومن نتائجه ارتباط مفهوم النوع الاجتماعي (الجندر) بتمكين المرأة، وأن العنف ضد المرأة يحد من تمكينها.وأن هناك خمسة مفاهيم عند تقويم مشاركة المرأة في التنمية يتم اختيارها بناءً على الصندوق الدولي لدعم المرأة في هيئة الأمم المتحدة

(UNIFEM) هي (التعليم، الصحة، المساهمة الاقتصادية، المشاركة الاقتصادية، المشاركة في القرار)، وأن الهدف الأساس من تمكين المرأة أن ينتج عنه المزيد من التحكم، والمشاركة، وصنع القرار، والمساهمة في تخطيط وتنفيذ المشاريع والأنشطة، وتوزيع الموارد. ومن نتائجه ارتباط مفهوم النوع الاجتماعي (الجندر) بتمكين المرأة، وأن العنف ضد المرأة يحد من تمكينها. وقد أوصت الدراسة بضرورة اهتمام المجتمع المدني: بمؤسساته ومنظماته وقواعده بتمكين المرأة اجتماعيًا، واقتصاديًا، وسياسيًا، وثقافيًا.

المسار الرابع_ معوقات تمكين المرأة

يعد مسار معوقات تمكين المرأة من أكثر المسارات البحثية وفرة، وقد بحثت الدراسات التي تندرج ضمن هذا المسار على التحديات والمشكلات التي تواجه عملية تمكين المرأة، وهي في الغالب معوقات أو تحديات تتراوح ما بين العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وكان الهدف من هذه الدراسات هو إبراز التحديات الكبرى التي تواجه عملية تمكين المرأة في المجتمع.

من هذه الدراسة التي ركزت على قضايا ومشكلات وتحديات تمكين المرأة في المجتمع: دراسة (الطريف،2014)بعنوان معوقات تمكين المرأة السعودية في سوق العمل، ودراسة (،2010) بعنوان معوقات تمكين المرأة في البلدان العربية بين الواقع والطموح، ودراسة (الخمشي،1431ه) بعنوان "المعوقات التي تواجه تمكين المرأة من العمل في المجتمع السعودي"، ودراسة سينر وكوسي دراسة (Cinar & Kose,2018) حول محددات تمكين المرأة في تركيا، ودراسة حسين وموسى (Hasin and Musa,2018)لاستراتيجيات التغلب على التحديات لأجل تمكين المرأة.

انتهت الدراسات التي بحثت في معوقات ومشكلات تمكين المرأة إلى عدد من النتائج منها:أن من أبرز المعوقات الشخصية لتمكين المرأة في سوق العمل التنشئة السلبية للمرأة في محيطها الأسري، تدني وعي المرأة بدورها التنموي في المجتمع، إضافة إلى جهل المرأة بينما لا يرى أفراد الدراسة أن شعور المرأة بعدم الكفاءة للعمل، جهل المرأة باستخدام التكنولوجيا الحديثة بالعمل من معوقات تمكينها في سوق العمل، كما توصلت الدراسة إلى أن من أبرز المعوقات الاجتماعية التي تحول دون تمكين المرأة في سوق العمل هو عزوف الأسرة عن المهن التي تتطلب الاختلاط بين الجنسين، منع بعض الأسر المرأة من العمل، عدم تقدير المجتمع لدور المرأة التنموي، النظرة الدونية لبعض المهن المستحدثة في المجتمع، إضافة إلى عدم تقدير المجتمع لدور المرأة التنموي، وكشفت نتائج الدراسة كذلك أن أكثر المعوقات الثقافية لتمكين عمل المرأة السعودية في القطاع الخاص هو التمييز المجتمعي بين الجنسين، محدودية الفرص الوظيفية المتاحة أمام المرأة السعودية، صعوبة حصول المرأة على مناصب قيادية، إضافة إلى استمرار الثقافة النمطية بأن هناك أدوار خاصة بالمرأة وأدوار خاصة بالرجل.

وقد أكدت هذه الدراسات على وجود معوقات اقتصادية، واجتماعية، وتتمثل المعوقات الاقتصادية في عدم وجود فرص عمل تتناسب مع المؤهلات العلمية للمرأة، العمالة الوافدة، تدني مستوى الأجور، أما المعوقات الاجتماعية تتمثل في

العادات والتقاليد التي تحد من التحاق المرأة في بعض المهن، الاختلاط في بيئة العمل، طول ساعات العمل. وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات، أهمها: تفعيل استراتيجية التوظيف الصادرة من وزارة العمل، وخاصة تلك المتعلقة بتمكين المرأة من العمل، وتطبيقها وفقًا للمدة الزمنية المحددة مع التركيز على تأهيل المرأة لسوق العمل.

موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

عرضت الباحثة في الجزء السابق من الدراسة لعدد من الدراسات السابقة التي تنتمي إلى أربعة حقول أو اتجاهات بحثية في دراسة تمكين المرأة، من الناحية السياسية والاقتصادية فضلا عن المحددات والمعوقات المرتبطة بتمكين المرأة، ومن هذه الدراسات ترى الباحثة أن أيا من تلك الدراسات لم يهتم بموضوع البحث الراهن الذي ركز على قضية تمكين المرأة في مجتمع المعلومات، والقضايا التي يثيرها هذا النوع من التمكين، ويعد ذلك الإضافة التي تميز البحث الراهن على خريطة الدراسات السابقة.

4- التفسير النظري لقضايا تمكين المرأة

على الرغم من أن التمكين كموضوع اجتماعي يمكن أن نفسره من خلال الكثير من النماذج النظرية السوسيولوجية مثل النظرية الوظيفية والبنائية الوظيفية، إلا أن الباحثة ترى أنها في حاجة إلى مدخل نظري يركز على قضايا ذات صلة مباشرة بقضايا التمكين في ظل المحددات والظروف التي ترافقت مع نشأته وتطوره، وعلى ذلك فإن الباحثة سوف تعتمد بشكل أساسي على أحد المداخل النظرية التي حاولت أن تقدم تفسيرا واقعيا لقضايا تمكين المرأة خلال الفترة الماضية وهو مدخل نهج القدرة **Capability Approach**.

تعود فكرة القدرات لوقت بعيد جدا يعود إلي أرسطو ، وهذا ما أظهرته دراسة مارثا توستاوم **Martha Nussbaum** في دراسة فحص الجوانب الرئيسية علي القدرة من وجهة النظر الأرسطوية،أما أول تفعيل للأفكار المثارة حول القدرة كان علي يد أمارتيا سين **Amartya Sen (Lutz,2004.p4)**

ويعد بناء القدرة وفقا لسورز Suarez وزملاؤه عملية معقدة يمكن أن تكون موجودة على المستوى الفردي أو التنظيمي أو المجتمعي، وتتكون من المهارات والدوافع والمعرفة والمواقف اللازمة لنقل الكفاءات اللازمة لأجل تحقيق التمكين، وهو ما ينطوي على تحسين فعاليتهم فضلا عن تحسين جودة الخدمات التي تقدم لهم ، ومن خلال بناء القدرات يستطيع الفرد والمؤسسات على اتخاذ القرارات اللازمة لمعالجة المشكلات الاجتماعية الملحة التي تواجههم. (Suarez et all,2008,p.,180-182)

وقد أكدت الوثائق الدولية على أهمية مدخل بناء القدرة، فقد منحها إعلان باريس فعالية وأولوية خاصة بوصفها أحد أهم الآليات التي يمكن من خلالها تعزيز التقدم نحو التمكين، وذلك انطلاق من رؤية مفادها أنها ذات ارتباط وثيق بالتنمية، وحسب تلك الرؤية فإن نهج القدرة من شأنها المساهمة في زيادة معدلات التنمية، وهو ما جعله يحظى بمكانة

مهمة من قبل المراقبين الدوليين في مجال العمل التنموي(Morgan,2006,p3)، فتنمية القدرات ستظل حاسمة للحافظ على التقدم المحرز نحو أهداف التنمية بما في ذلك الأهداف الإنمائية الألفية، وتتبع تنمية القدرات من المبدأ القائل بأن تمكين الناس لتحقيق الاستفادة الكاملة من إمكانياتهم يتم على أفضل وجه حين تكون وسائل التنمية مستدامة، أي نابعة من جهود وطنية وطويلة الأمد ويقوم على إنشائها وإدارتها جماعيا أولئك الذين يستفيدون منها(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،2009،ص5).

ويرتبط نهج القدرة وفقا لمورجان Morgan بالموارد البشرية، ويشير إلى القيام بتنمية المهارات والتدريب على المستوى الفردي لأجل ترقية القدرات بطريقة تتناغم من معطيات العمل التنموي (Morgan,2006,p4-5)، وفي ذات السياق أكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن تنمية القدرات هي أي جهد لتعليم شخص القيام بعمل ما، أو القيام به بشكل أفضل، فتنمية القدرات عملية يتمكن الأفراد والمنظمات والمجتمعات من خلالها اكتساب القدرات وتعزيزها والحفاظ عليها لتحديد وتحقيق أهداف التنمية الخاصة بهم على مر الزمن.(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،2009،ص5)

إن بناء القدرة وفقا لذلك المعنى تعد عملية لتطوير وتعزيز المهارات والقدرات والعمليات والموارد التي تحتاج لها المنظمات والمجتمعات المحلية للبقاء والتكيف والازدهار في عالم سريع، وقد اقترحت الأمم المتحدة تحديدا لعمليةبناء القدرات بوصفها عملية تغير يشارك من خلالها الأفراد والمؤسسات في مجموعة من أساليب التعلم ، حيث يطورون ويكتسبون معارف ومهارات وخبرة فنية وأدوات تعزز قدرتهم على التدخل بشكل فعال وتحويل وتحسين أنفسهم والبيئة التي يعملون فيها (الأمم المتحدة،2020،ص2)

ونظر كيتاوي Kitawi إلى نهج بناء القدرات بوصفه يشير إلى عمليات تطوير قدرات الأفراد والجماعات والمؤسسات لمواجهة تحدياتهم، والتحرك نحو رؤيتهم من خلال إدارة الموارد بكفاءة وتنفيذ الإجراءات بفعالية، ومن ثم فهي عملية إنسانية معقدة وديناميكية تنطوي على تغييرات في السلوك وفي المواقف مع بناء علاقات مثمرة بين الأعضاء داخل وخارج المجتمع، مع التركيز دائما على القدرات التي تساهم في زيادة الإنتاجية ونوعية الحياة(Kitawi ,2014Kp.,75-76).

- وقد بين مورجان Morgan أن هناك خمس خصائص مركزية لمفهوم القدرة، وتتمثل في القدرات التي تتعلق بالتمكين والهوية، والعلاقة المباشرة بين القدرة لدى المرأة والقدرة الاجتماعية، وكون القدرة ظاهرة نظامية تتركب من الموارد والاستراتيجيات والمهارات، فضلا عن كونها حالة محتملة وتتضمن بعد حركي،(Morgan,2006,p.,6-7)

وأضاف كلي وآخرون لتلك السمات أن القدرة تسعى إلى تعزيز القيمة العامة(Kiely, Ray and Sumener, Andy,2018,XIII)

علاقة التمكين بنهج القدرة:

من المنظور السوسيولوجي يرتبط تحقيق التمكين ارتباطا وثيقا بمعالجة أسباب عدم التمكين ومعالجة العوائق الناجمة عن الطريقة التي تشكل بها علاقات القوة الخيارات والفرص والرفاهية، هناك مجموعة من النقاشات حول مفهوم القوة وتشغليها وعملها، مما ينتج عنه تفسيرات متنوعة للتمكين، وهنا يظهر دور نظرية النوع الاجتماعي في النقاش حول التمكين، فالقوة تدور حول أكثر من مجرد السيطرة على الأشخاص والموارد، والتمكين القائم على رؤية القوة على أنها سيطرة تؤكد على الحاجة إلى المشاركة في الهياكل الاقتصادية والسياسية القائمة ولكنه لا يتضمن تغييرات في تلك الهياكل، أما إذا تم تعريف القوة على أنها السيطرة فينظر إليها على أنها شيء يمارسه المهيمنون ويمكن أن يمارسه شخص على آخر، وينظر إليه أيضا على أنه عرض محدود، وأن الطريقة الوحيدة للحصول عليه هي أخذها من الأقوى، ومن ثم فإن نهج القوة من منظور النوع الاجتماعي لا يعني أن التمكين يتضمن استبدال شكل من ِأشكال السلطة بآخر، ومن ثم فهم لا يريدون قطعة أكبر من الكيكة ولكن يريدون كعكة كيكة مختلفة، هنا يتم التأكيد على أن القوة هي الطريقة التي يؤدي بها اكتساب القوة إلى تقوية قوة الآخرين، بدلا من تقليصها، وهو ما يعني أن ثمة فرق بين التمكين الشخصي والجماعي.

(Luttrell, Cecilia and Quiroz,Sitna,2009,p.,6)

وتعود البداية الحقيقية لاستخدام نهج القدرة في تفسير قضايا تمكين المرأة تقرير التنمية البشرية الصادر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP عام 1996 ، عندما قدم التقرير مفهوم " فقر القدرة " القائم على نظريات Amartya "Sen" لقياس نوعية الحياة على أساس الوظائف Functioning's ، التي أكد فيها "Sen" على أن فقر القدرة يعني الحرمان النسبي من مجموعة من القدرات، التي تمكن الناس من الوصول إلى الحياة الملائمة، أو لمستوى معيشي مناسب، وقد صمم "Sen" مقياساً لفقر القدرة، ميز فيه بين نوعين من الفقر هما: فقر الدخل، ومقياس فقر القدرات الذي يقصد به أن يكون مكملاً لمقاييس الفقر على أساس الدخل، ليعكس النسبة المئوية للأفراد الذين تنقصهم القدرات البشرية الأساسية، أو الحد الأدنى من هذه القدرات "(Kingdon & Knight,2007,p.10).

وقد قدم سين فكرته عن نهج القدرة لأول مرة في مقاله عن المساواة **Equality of What?**‘في عام 1979 ، بوصفه النموذج الأكثر ملائمة لنظرية العدالة التي تعد من أهم النظريات القائمة في الفلسفة الأخلاقية . في نفس الوقت الذي قدمت فيه نظريتين من النظريات الشعبية التي قدمت عن المساواة وإذا كانت تلك المساواة (اجتماعية ، اقتصادية أو سياسية) وهي نظريتي النفعية ونظرية رولزين عن العدالة . وإعتبر سين أن حيز أو حدود القدرات هي الأكثر ملائمة

لتقييم اللامساواة من حيز المنفعة أو القياس علي السلع الأولية علي النحو الذي اقترحه رولزين لتقييم اللامساواة أو العدالة . وأبرز نهج القدرة من خلال المساواة أو اللامساواة التي يتمتع بها الفرد وذلك عبر القدرات الأساسية التي يستخدمها الفرد في تقييم مساواته أو عدم مساواته . وأكد سين أن نهج القدرات يعتمد علي قوة النظريات الأخلاقية القائمة من العدالة، فيما يتعلق بتحقيق المساواة والمعاملة غير متحيز للأفراد. لذا فمدي تمتع الإنسان بقدراته الملائمة هو ما يقيم مدي تمتعه بالمساواة(**Saith**,2001,p18).

ورغم هذا التأكيد القاطع من قبل سين على أهمية تمتع الجميع بالقدرات الأساسية التي تمنحهم المساواة والمعاملة الغير متحيزة للجميع بحد سواء ، إلا أننا نجد أن النساء يعانين من عدم المساواة خصوصا فيما يتصل بمستواها التعليمي والصحي والوضع المجتمع بصفة عامة، وهو الأمر الذي أكدت عليه العديد من التقارير الدولية والدراسات المتخصصة منها دراسة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،2005، ص 55)، ودراسة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،2005، ص 55)، ودراسة (**Rippin**,2009,p.4)، فقد اجتمعت تلك الدراسات على أن افتقار المرأة على نطاق واسع للإمكانيات التي تحقق لها قدر معقول من المساواة ومن ثم حيازة عناصر القوة.

وقد ترتب على هذا الوضع أن تشكلت نظرة مفادها أن النساء في المجتمع من أكثر الفئات الاجتماعية تعرضا للضغوط الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمع ، ويتم إقصائهن عن التمتع بأهم مقوماتهن الأساسية التي تمكنهن من امتلاك أصول وأسس القوة التي تساعدهن في تغيير أوضاعهن المتردية خاصة الفقيرات منهن. حيث تزيد نسبة الأمية بين نساء الفقراء عن الرجال وتتدني أحوالهم الصحية مقارنة بالرجال (حافظ،1997،ص149).

وعلى الرغم من الانتشار الواسع لنظرية سين حول نهج القدرة وعلاقته بالمرأة، إلا أن هناك من وجه نقدا حادا لتلك النظرية، معتبرين أننهج يتسم بالبدائية في استخدامه لبعض الأساليب غير أنه تجنب بعض الخطوط العريضة لبعض الجوانب المهمة من الناحية العملية من وجهة نظر القدرة ومنها كما أوضح سين بذاته القضايا المتصلة بتقييم القدرة ومدي انطباقها في الواقع . كما أنه لم يبدي اهتماما بالكثير من الجوانب ، ولذا لا يعد كفء إلي أن يكون نظريه للرفاه الإنساني وأبعد ما يكون عن نظرية التنمية البشرية (Lutz,2004,).

خامسا- الإجراءات المنهجية للدراسة:

1-نوع الدراسة: بالنظر إلى الطبيعة الوصفية التي يتسم بها موضوع البحث، وهو الأمر الذي يتضح بشكل جلي في أهداف الدراسة، فإن الدراسة الراهنة تقع ضمن نطاق الدراسات الوصفية، إذ أن الدراسة تركز على وصف الأبعاد المختلفة المرتبطة بتمكين المرأة في المجتمع المعلومات.

2-**منهج الدراسة:** بالنظر إلى طبيعة البحث الوصفية، فقد اعتمدت الباحثة على أحد أكثر المناهج البحثية التي تستخدم في الدراسات الوصفية وهو منهج المسح الاجتماعي بالعينة.

باعتباره أحد أشهر المناهج المستخدمة في الدراسات الوصفية، وقد تم تطويع المسح من خلال الإجراءات التالية:

- وصف المحددات المسؤولة عن تمكين المرأة في مجتمع المعلومات.
- وصف أهم آليات تمكين المرأة في مجتمع المعلومات.
- وصف أهم المكاسب التي تحققها المرأة إثر تمكينها في مجتمع المعلومات.
- وصف أهم الصعوبات التي تواجه تمكين المرأة في مجتمع المعلومات.

2- **طرق جمع البيانات:** اعتمدت الباحثة على مصدرين أساسيين للبيانات:

أ. المصدر الأول: مصادر البيانات الثانوية: مثل التقارير والإحصائيات والمجلات العلمية المحكمة والكتب والدراسات ذات الصلة بقضايا الدراسة.

ب. المصدر الثاني: الدراسة الميدانية.

3- أداة الدارسة: اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على أداة الاستبيان، وقد قامت الباحثة بتصميم استبيان من أربعة أجزاء إضافة إلى البيانات الأساسية، على النحو التالي:

الباحثة أداة الاستبيان على النحو التالي:

-البيانات الأولية: وجاءت في سبعة أسئلة.

- المحور الأول: محددات تمكين المرأة في مجتمع المعلومات، وتكون من (8 عبارات).
- المحور الثاني: آليات تمكين المرأة في مجتمع المعلومات وتكون من (15 عبارة).
- المحور الثالث: مكاسب المرأة في تمكينها في مجتمع المعلومات، وتكون من (10 عبارات).
- المحور الرابع: صعوبات تمكين المرأة في مجتمع المعلومات، وتكون من (11 عبارة).

3-2 صدق الأداة: قامت الباحثة بقياس صدق الاستبانة من خلالإسلوبين وهما:

أ. **الصدق الظاهري:** قامت الباحثة بعرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين المتخصصين (10 محكمين) من أساتذة التخصص، وقد التزمت الباحثة بكافة الملاحظات التي قدمها المحكمون، وأبقت على الأسئلة والعبارات التي تعدت نسبة الاتفاق عليها 85%.

ب. **صدق الارتباط:** استخدمت الباحثة معامل بيرسون لقياس صدق الارتباط الداخلي للاستبيان، وهو ما يوضح الجدول التالي:

جدول (1) صدق الارتباط لأداة الدراسة

المحاور	قيمة r	مستوى الدلالة sig
الأول	0.758**	0.01
الثاني	0.814**	0.01
الثالث	0.698**	0.01
الرابع	0.801**	0.01
* دالة عند مستوى (0.05) **دالة عند مستوى (0.01)		

توضح بيانات هذا الجدول أن جميع معاملات الارتباط مرتفعة ودالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01) حيث تراوحت قيمة (r) ما بين (0.698 و 0.814)، وهو ما يعني أن ثمة ارتباطاً قوياً بين محاور الاستبيان، وهو ما يعطي مصداقية كبيرة على قدرة الاستبيان للحصول على البيانات المطلوبة.

3-3 ثبات الأداة: استخدمت الباحثة الاختبار الإحصائي ألفا كرونباخ للتحقق من ثبات الأداة، وقد بلغت الدرجة الكلية للثبات وفقا لنتيجة الاختبار (0.816) وهو ما يعني أن الأداة تتمتع بدرجة عالية من الثبات، ومن ثم يمكن الاعتماد عليها في الحصول على البيانات المطلوبة.

4-مجالات البحث:

4-1 **المجال المكاني:** تم تطبيق الدراسة الميدانية في خمسة من الدواوين الحكومية بمحافظة المنوفية وهم:

أ. مديرية الصحة.

ب. مديرية التربية والتعليم

ت. ديوان عام المحافظة.

ث. مديرية التضامن الاجتماعى.

ج. قطاعات خدمية (الكهرباء، المياه، الغاز)

4-2 المجال البشري: مثلت العاملات بالدواوين الحكومية المشار إليها في البند السابق(المجال المكانى) الذي قامت الباحثة من خلاله بسحب عينة الدراسة.

4-3 المجال الزمني: تم تطبيق الدراسة الميدانية خلال الفترة من أول شهر سبتمبر 2022 حتي نهاية شهر يناير 2023.

5- التحليل الإحصائي للبيانات:

5-1 المعاملات الإحصائية المستخدمة: اعتمدت الباحثة على المعاملات الإحصائية التالية:

- التكرارات والنسب المئوية: وذلك لوصف خصائص العينة.
- معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الأداة.
- معامل بيرسون لقياس صدق الارتباط للأداة.
- المتوسطات الحسابية لتحديد مستوى استجابة أفراد عينة الدراسة عن متغيراتها.
- اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه لقياس التباين في متوسطات استجابات عينة الدراسة على أبعاد الاستبيان وفقا لمتغير سنوات الخبرة.

5-2 درجة القطع لفئات الدرجات لمستويات الاجابة:

جدول (2) درجة القطع لفئات الدرجات لكل مستوى من مستويات الاجابة

م	فئات الدرجات المتوسط المرجح	التقدير في أداة الدراسة	التوافر/ المستوى
1	من 1 إلى أقل من 1.67	يتحقق بدرجة صغيرة	منخفضة
2	من 1.67 إلى أقل من 2.34	يتحقق بدرجة متوسطة	متوسطة
3	من 2.34 إلى 3	يتحقق بدرجة كبيرة	مرتفعة

يوضح الجدول السابق أن درجة القطع حددت عن طريق طول خلايا (فئات) مقياس ليكارت الثلاثي المستخدم في الاستبانة، ووفقا للأوزان الدرجات (1-2-3) واعتبرت المتوسطات المرجحة الموضحة بالجدول والمتوسط الحسابي لها هي الحد الفاصل بين مستوى الاستجابات في الاستبانة، وذلك لمتوسط الاستجابة للعبارة أو مجموعة البعد أو الدرجة الكلية للاستبانة.

5-3 عينة الدراسة:

طبقت الباحثة الدراسة الميدانية على عينة من النوع الغرضي العاملات بخمسة دواوين حكومية بمحافظة المنوفية، وقد بلغ حجم العينة (316 مفردة) وفيما يلي أهم خصائص عينة البحث:

جدول (3) خصائص عينة البحث

البيان	المتغيرات	التكرارات	النسبة المئوية%
المستوى التعليمي	متوسط	101	32.0
	جامعي	148	46.8
	دراسات عليا	67	21.2
التخصص العلمي	تخصصات نظرية	202	63.9
	تخصصات عملية	114	36.1
قطاع العمل	مديرية الصحة	48	15.2
	مديرية التربية والتعليم	60	19.0
	ديوان عام المحافظة	66	20.9
	مديرية التضامن الاجتماعى	42	13.3
	قطاعات خدمية (كهرباء، مياه،غاز)	100	31.6
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	15	4.7
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	29	9.2
	من 10 إلي أقل من 15 سنة	50	15.8
	من 15 سنة فأكثر	222	70.3
ملكية أجهزة المعلوماتية (*)	لاب توب	40	12.7
	كمبيوتر مكتبي	60	19
	هاتف محمول	306	96.8
	تاب	75	23.7
عدد ساعات استخدام الإنترنت	أقل من ساعتين	133	42.1
	من ساعتين لأقل من أربع ساعات	103	32.6
	من أربعة إلى ست ساعات	49	15.5
	من 6 ساعات فأكثر	31	9.8
ملكية حسابات إلكترونية (**)	بريد إلكتروني (إميل)	176	55.7
	حساب على أحد وسائل التواصل	278	87.9
	صفحة إلكترونية شخصية	28	8.8
	اشتراك في مكتبة إلكترونية	31	9.8
	اشتراك في بنك المعرفة المصري	37	11.7

توضح بيانات الجدول (3) أهم خصائص عينة البحث، وتظهر هذه البيانات ما يلي:

1-تتوزع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي بواقع 46.8% للتعليم الجامعي، و23% للتعليم المتوسط و21.2% للدراسات العليا.

2- تتوزع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي بواقع 36.9% للتخصصات النظرية و36.1% للتخصصات العملية.

(*) سمح للعينة باختيار أكثر من استجابة

(**) سمح للعينة باختيار أكثر من استجابة

3- تتوزع عينة الدراسة حسب قطاع العمل بواقع 31.6% للقطاعات الخدمية، و20.9% للعاملات بديوان عام المحافظة، و19% للعاملات في مديرية التربية والتعليم، و15.2% للعاملات في مديرية الصحة، و13.3% للعاملات بمديرية التضامن الاجتماعى.

4-تتوزع عينة البحث حسب سنوات الخبرة بواقع 70.3% للائي تزداد عدد سنوات خبرتهن عن خمسة عشر عاما، و15.8% للائي تقع سنوات خبرتهن ما بين عشرة أعوام إلى أقل من خمسة عشر عام، و9.2% للائي تقع خبرتهن ما بين خمس إلى أقل من عشرة أعوام، وأخيرا 4.7% للائي تقل سنوات خبرتهن عن خمس سنوات.

5-تتوزع عينة البحث حسب ملكية الأجهزة التي تمكنهن من النفاذ لمجتمع المعلومات على النحو التالي: في الترتيب الأول جاء الهاتف المحمول بنسبة 96.8%، يليه التاب بنسبة 23.7% ثم الكمبيوتر المكتبي بنسبة 19%، وأخيرا اللاب توب بنسبة 12.7%.

6-تتوزع عينة الدراسة بحسب عدد ساعات استخدام الإنترنت بواقع 42.1% للائي يستخدمن الإنترنت لمدة تقل عن الساعتين، و32.6% للائي يستخدمنه لفترة تتراوح ما بين ساعتين إلى أقل من أربع ساعات، و15.5% للائي يستخدمنه لفترة ما بين اربع ساعات إلى اقل من ست ساعات، وأخيرا 9.8% للائي يستخدمنه لفترة تزيد عن ست ساعات.

7-تتوزع عينة الدراسة حسب امتلاك حسابات ومنصات إلكترونية على النحو التالي: 86.9% لديهن حساب على أحد مواقع التواصل الاجتماعي، و55.7% لديهن بريد إلكتروني (إميل)، و11.7% لديهن اشتراك في بنك المعرفة المصري، و9.8% لديهم اشتراك في مكتبة إلكترونية، وأخيرا 8.8% لديهن صفحة إلكترونية شخصية.

سادسا- نتائج الدراسة الميدانية

1- نتائج السؤال الأول: ما أهم المحددات المرتبطة بتمكين المرأة في مجتمع المعلومات؟

جدول (4) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات أفراد عينة الدراسة للمحددات المرتبطة بتمكين المرأة في مجتمع المعلومات

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
1	يتيح لي العمل الدخول على الانترنت واستخدامه بحرية	2.401	.8441	مرتفع	الخامس
2	وفر لي العمل دورات تدريبية في مجال الحاسب الآلي	2.607	.8715	مرتفع	الثالث
3	حصلت أثناء عملي على دورات تدريبية في مجال تقنيات المعلومات	2.463	.8886	مرتفع	الرابع
4	أكسبتني الدراسة خبرة جيدة لاستخدام برمجيات الحاسب الآلي العامة	2.629	.8276	مرتفع	الثاني
5	اكتسبت من خلال العمل خبرة في استخدام برامج الحاسب الآلي المتخصصة	1.107	.8009	مرتفع	السابع
6	أستطيع أن أستخدم المكتبات الرقمية وبنك المعرفة المصري	2.019	.8617	متوسط	السادس
7	يوفر العمل جهاز حاسب آلي لكل موظف	1.094	.7496	ضعيف	الثامن
8	أستطيع أن أتحمل تكلفة اشتراك الإنترنت الشهري	2.703	.5346	متوسط	الأول
	المتوسط العام	**2.352**	**.5677**	**مرتفع**	

توضح بيانات الجدول (4) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات أفراد عينة الدراسة لأهم المحددات المرتبطة بتمكين المرأة في مجتمع المعلومات، ووفقا لبيانات الجدول يتضح أن هناك ثمانية محددات، ووفقا لدرجة الحد القطعي (جدول رقم 2) يتضح أن هناك ستة محددات جاءت عند مستوى (مرتفع) مقابل محددين جاء عن مستوى (متوسط) ومحدد جاء عند مستوى (ضعيف). كما جاء المتوسط العام لهذه المحددات عند مستوى (مرتفع) وهو ما يعكس أهميتها بالنسبة لقضية تمكين المرأة في مجتمع المعلومات.

ووفقا للمتوسط الحسابي، جاءت ترتيب محددات تمكين المرأة في مجتمع المعلومات مرتبة ترتيبا تنازليا على النحو التالي:(*)

- في الترتيب الأول جاء محدد تحمل تكلفة الاشتراك في الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) بمتوسط حسابي (2.70).
- في الترتيب الثاني جاء محدد دور الخبرة المكتسبة من الدراسة لاستخدام برمجيات الحاسب الآلي بمتوسط حسابي (2.62).
- في الترتيب الثالث جاء محدد توفير العمل لدورات تدريبية في مجال تقنية المعلومات بمتوسط حسابي (2.60).

(*) ستكتفي الباحثة بعرض المحددات التي حصلت على مستوى مرتفع.

- في الترتيب الرابع جاء محدد الحصول على دورات تدريبة في مجال تقنيات المعلومات بمتوسط حسابي (2.46).

- في الترتيب الخامس جاء محدد إتاحة العمل للدخول على الإنترنت واستخدامه بحرية بمتوسط حسابي (2.40).

2- النتائج الخاصة بالسؤال الثاني: ما أهم آليات تمكين المرأة المصرية في مجتمع المعلومات؟

جدول (5) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات أفراد عينة الدراسة لأهم آليات تمكين المرأة المصرية في مجتمع المعلومات

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
1	تشجيع الإناث على الالتحاق بالتخصصات العلمية	2.892	.3820	مرتفع	الثاني
2	تخصيص منح دراسية للإناث في مجال التخصصات العلمية	2.755	.4627	مرتفع	التاسع
3	تشجيعالإناثعلىالالتحاقبتخصصات مرتبطة بالبرمجيات	2.825	.4343	مرتفع	السابع
4	تخصيص منح تدريب للإناث في مجال تكنولوجيا المعلومات	2.701	.5238	مرتفع	العاشر
5	تأهيل المرأة مهنيا للالتحاق بالعمل في قطاع تكنولوجيا المعلومات	2.876	.3685	مرتفع	الثالث
6	توسيع نطاق تدريب المرأة في مجال تكنولوجيا المعلومات	2.805	.4743	مرتفع	الثامن
7	تخفيض الفجوة بين الذكور والإناث في مجال تكنولوجيا المعلومات	2.866	.3885	مرتفع	الرابع
8	نشر الوعي بأهمية اكتساب مهارات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات	2.856	.4348	مرتفع	الخامس
9	تنظيم مؤسسات العمل النسائي لدورات تدريبية حول استخدام التكنولوجيا	2.848	.4532	مرتفع	السادس
10	قيام الجمعيات الأهلية بتقديم دورات لمحو الأمية المعلوماتية للإناث	2.627	.5757	مرتفع	حادي عش
11	تكافؤ الفرص بين الذكور والاناث في التعليم التقني	1.591	.6109	مرتفع	ثاني عشر
12	التركيز على متطلبات التحول نحو الحكومة الإلكترونية في التعليم	1.404	.7815	مرتفع	خامس عشر
13	فتح تخصصات تعليمية جديدة للمرأة يحتاجها سوق العمل	2.911	.3451	مرتفع	الأول
14	العمل على تعليم الإناث اللغات	1.466	.7597	مرتفع	رابع عشر
15	تحطيم القوالب النمطية بشأن الجنسين، وتشجيع المرأة على الابتكار	1.482	.7343	مرتفع	ثالث عشر
	المتوسط العام	**2.363**	**.3725**	**مرتفع**	

توضح بيانات الجدول (5) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات أفراد عينة الدراسة لأهم آليات تمكين المرأة في مجتمع المعلومات، ووفقا لبيانات الجدول يتضح أن هناك خمسة عشر آلية، ووفقا لدرجة الحد القطعي (جدول رقم 2) يتضح أن هناك إحدى عشر آلية جاءت عند مستوى (مرتفع)، مقابل أربعة آليات جاءت عند مستوى (ضعيف) كما جاء المتوسط العام لهذه الآليات عند مستوى (مرتفع) وهو ما يعكس أهمية تلك الآليات في عملية تمكين المرأة في مجتمع المعلومات.

ووفقا للمتوسط الحسابي، جاءت ترتيب آليات تمكين المرأة في مجتمع المعلومات مرتبة ترتيبا تنازليا على النحو التالي:

- في الترتيب الأول جاءت آلية فتح تخصصات تعليمية جديدة للمرأة يحتاجها سوق العمل بمتوسط حسابي (2.91).

- في الترتيب الثاني جاءت آلية تشجيع الإناث على الالتحاق بالتخصصات العلمية بمتوسط حسابي (2.89).
- في الترتيب الثالث جاءت آلية تأهيل المرأة مهنيا للالتحاق بالعمل في قطاع تكنولوجيا المعلومات بمتوسط حسابي (2.87).
- في الترتيب الرابع جاءت آلية تخفيض الفجوة بين الذكور والإناث في مجال تكنولوجيا المعلومات بمتوسط حسابي (2.86).
- في الترتيب الخامس جاءت آلية نشر الوعي بأهمية اكتساب مهارات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات بمتوسط حسابي (2.85).
- في الترتيب السادس جاءت آلية تنظيم مؤسسات العمل النسائي لدورات تدريبية حول استخدام التكنولوجيا بمتوسط حسابي (2.84).
- في الترتيب السابع جاءت آلية تشجيعالإناثعلىالالتحاقبتخصصات مرتبطة بالبرمجيات بمتوسط حسابي (2.82).
- في الترتيب التاسع جاءت آلية إعطاء تخصيص منح دراسية للإناث في مجال التخصصات العلمية بمتوسط حسابي (2.75).
- في الترتيب العاشر جاءت آلية تخصيص منح تدريب للإناث في مجال تكنولوجيا المعلومات بمتوسط حسابي (2.70).
- في الترتيب الحادي عشر جاءت آلية قيام الجمعيات الأهلية بتقديم دورات لمحو الأمية المعلوماتية للإناث بمتوسط حسابي (2.62).

3-ما أهم المكاسب التي تحققها المرأة من تمكينها في مجتمع المعلومات؟

جدول (6) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات أفراد عينة الدراسة لأهم المكاسب التي تحققها المرأة من تمكينها في مجتمع المعلومات

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
1	الوصول إلى أدوات التكنولوجيا الحديثة	2.722	.4896	مرتفع	الثامن
2	رفع توقعات المرأة في الحياة	2.934	.2495	مرتفع	الثالث
3	تدعيم شبكة العلاقات الاجتماعية للمرأة	2.915	.2800	مرتفع	الخامس
4	الخروج من العلاقات المجتمعية المحلية إلى العالمية	2.620	.6335	مرتفع	العاشر
5	ارتفاع مكانة المرأةفي البيئة التي تعيش فيها	2.794	.4769	مرتفع	السادس
6	تعزيز المساواة بين الجنسين	2.741	.5062	مرتفع	السابع
7	تعزيز فرص المرأة في التعليم	2.959	.1989	مرتفع	الأول

8	تعزيز قدرة المرأة في الحصول على عمل	2.920	.3495	مرتفع	الرابع
9	مكافحة العنف الممارس ضد المرأة	2.649	.5856	مرتفع	التاسع
10	تطوير المهارات لدى المرأة	2.949	.2196	مرتفع	الثاني
المتوسط العام		**2.82**	**.2195**	**مرتفع**	

توضح بيانات الجدول (6) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات أفراد عينة الدراسة لأهم مكاسب تمكين المرأة في مجتمع المعلومات، ووفقا لبيانات الجدول يتضح أن هناك عشرة مكاسب لتمكين المرأة في مجتمع المعلومات، ووفقا لدرجة الحد القطعي (جدول رقم 2) يتضح أن كافة هذه المكاسب جاءت عند مستوى (مرتفع)، كما جاء المتوسط العام لهذه المكاسب عند مستوى (مرتفع) وهو ما يعكس أهمية المكاسب الناجمة عن تمكين المرأة في مجتمع المعلومات.

ووفقا للمتوسط الحسابي، جاءت ترتيب مكاسب تمكين المرأة في مجتمع المعلومات مرتبة ترتيبا تنازليا على النحو التالي:

- في الترتيب الأول جاء مكسب تعزيز المساواة بين الجنسين بمتوسط حسابي (2.95).
- في الترتيب الثاني جاء مكسب تطوير المهارات لدى المرأة بمتوسط حسابي (2.94).
- في الترتيب الثالث جاء مكسب رفع توقعات المرأة في الحياة بمتوسط حسابي (2.93).
- في الترتيب الرابع جاء مكسب تعزيز قدرة المرأة في الحصول على عمل بمتوسط حسابي (2.92).
- في الترتيب الخامس جاء مكسب تدعيم شبكة العلاقات الاجتماعية للمرأة بمتوسط حسابي (2.91).
- في الترتيب السادس جاء مكسب ارتفاع مكانة المرأة في البيئة التي تعيش فيها بمتوسط حسابي (2.79).
- في الترتيب السابع جاء مكسب تعزيز المساواة بين الجنسين بمتوسط حسابي (2.74).
- في الترتيب الثامن جاء مكسب الوصول إلى أدوات التكنولوجيا الحديثة بمتوسط حسابي (2.72).
- في الترتيب التاسع جاء مكسب مكافحة العنف الممارس ضد المرأة بمتوسط حسابي (2.64).
- في الترتيب العاشر جاء مكسب الخروج من العلاقات المجتمعية المحلية إلى العالمية بمتوسط حسابي (2.62).

4- ما أهم الصعوبات التي تواجه تمكين المرأة في مجتمع المعلومات؟

جدول (7) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات أفراد عينة الدراسة لأهم الصعوبات التي تواجه تمكين المرأة في مجتمع المعلومات

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
1	حواجز اللغة	2.363	.5381	مرتفع	التاسع
2	معوقات ذاتية (ضغوط العمل، الحمل، الأمومة، الخضوع للرجل)	2.578	.5448	مرتفع	السابع
3	معوقات اجتماعية (ضعف الوعي بأهمية المعلومات وتكنولوجياتها)	2.651	.6328	مرتفع	الخامس
4	معوقات ثقافية (النظرة الدونية لإمكانات المرأة)	2.822	.6038	مرتفع	الأول
5	معوقات تعود لبيئة العمل(معوقات تنظيمية وادارية)	2.610	.5899	مرتفع	السادس
6	معوقات اقتصادية	2.478	.5620	مرتفع	الثامن
7	ضعف التدريب على مهارات الحاسب الآلي	2.715	.6441	مرتفع	الرابع
8	تقلص احتمالات امتلاك النساء لأجهزة الحاسب الالي	2.800	.6498	مرتفع	الثاني
9	محدودية دور الإعلام بتعريف المرأة بنوادي التكنولوجيا ومراكز الاتصال	1.313	.5746	منخفض	العاشر
10	عزوف المرأة عن استخدام التكنولوجيا	1.156	.7376	منخفض	الحادي عشر
11	النظرة المجتمعية المرتبطة باختيار المهنة	2.775	.6249	مرتفع	الثالث
	المتوسط العام	**2.550**	**.5741**	**مرتفع**	

توضح بيانات الجدول (7)المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات أفراد عينة الدراسة لأهم الصعوبات التي تواجه تمكين المرأة في مجتمع المعلومات، ووفقا لبيانات الجدول يتضح أن إحدى عشر صعوبة، ووفقا لدرجة الحد القطعي (جدول رقم 2) يتضح أن عشرة من هذهالصعوبات جاءت عند مستوى (مرتفع)، في حين جاءت صعوبة واحدة عن مستوى (منخفض) كما جاء المتوسط العام لهذه المكاسب عند مستوى (مرتفع) وهو ما يعكس أهمية الصعوبات التي تواجه تمكين المرأة في مجتمع المعلومات.

ووفقا للمتوسط الحسابي، جاءت ترتيب صعوبات تمكين المرأة في مجتمع المعلومات مرتبة ترتيبا تنازليا على النحو التالي:

-في الترتيب الأول جاءت المعوقات الثقافية والتي تتمثل في النظرة الدونية لإمكانيات المرأة، وذلك بمتوسط حسابي (2.82).

- في الترتيب الثاني جاءت صعوبة تقلص احتمالات امتلاك المرأة لأجهزة الحاسب الآلي بمتوسط حسابي (2.80).

- في الترتيب الثالث جاءت صعوبة النظرة المجتمعية المرتبطة باختيار المهنية بمتوسط حسابي (2.77).

- في الترتيب الرابع جاءت صعوبة ضعف التدريب على مهارات الحاسب الآلي بمتوسط حسابي (2.71).

– في الترتيب الخامس جاءت المعوقات الاجتماعية والتي تتمثل في ضعف الوعي بأهمية المعلومات وتكنولوجياتها بالنسبة للمرأة بمتوسط حسابي (2.65).

– في الترتيب السادس جاء صعوبة تتعلق بالمعوقات التي تعود لبيئة العمل(معوقات تنظيمية وادارية) بمتوسط حسابي (2.61).

–في الترتيب السابع جاءت صعوبة المعوقات الذاتية (مثل ضغوط العمل، الحمل، الأمومة) بمتوسط حسابي (2.57).

– في الترتيب الثامن جاءت صعوبة المعوقات الاقتصادية (مثل ضعف البنية التحتية وقلة توافر أجهزة الحاسب في أماكن العمل) بمتوسط حسابي بلغ 2.47).

– في الترتيب التاسع جاءت صعوبة حواجز اللغة بمتوسط حسابي (2.36).

5– الإجابة على السؤال الخامس: هل يوجد فروق/ تباين بين استجابات أفراد عينة الدراسة ترجع لمتغير (التخصص، المستوى التعليمي، قطاع العمل)؟

5–1 الفروق في استجابات أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير التخصص.

جدول(8) نتيجة اختبار (ت) لقياس الفروق بين عينة التخصصات النظرية والتطبيقية على محاور الدارسة الاربعة

المحور	تخصص	N	Mean	قيمة (ت)	الدلالة
الأول– محددات تمكين المرأة في مجتمع المعلومات	تخصصات نظرية	202	2.1745	.744	.458
	تخصصات تطبيقية	114	2.1250		
الثاني– آليات تمكين المرأة في مجتمع المعلومات	تخصصات نظرية	202	2.8617	1.619	.106
	تخصصات تطبيقية	114	2.7912		
3– مكاسب تمكين المرأة في مجتمع المعلومات	تخصصات نظرية	202	2.8173	.417	.677
	تخصصات تطبيقية	114	2.8281		
4–صعوبات تمكين المرأة في مجتمع المعلومات	تخصصات نظرية	202	1.4116	.829	.408
	تخصصات تطبيقية	114	1.4509		

باستخدام الاختبار الاحصائي (ت) لقياس الفروق بين المتوسطات الحسابية لعينتين مستقلتين (عينة التخصصات النظرية وعينة التخصصات التطبيقية) على محاور الدراسة الأربعة وهي: محددات تمكين المرأة في مجتمع المعلومات، آليات تمكين المرأة في مجتمع المعلومات، مكاسب تمكين المرأة في مجتمع المعلومات، صعوبات تمكين المرأة في مجتمع المعلومات) توضح بيانات الجدول (8) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة التخصصات التطبيقية وعينة التخصصات النظرية على المحاور الأربعة للدراسة، وهو ما يعني أن ثمة اتفاق تام بين جميع أفراد عينة الدراسة _بغض النظر عن التخصص الدراسي_ فيما يتعلق بجوانب مشكلة الدراسة الأربعة المشار إليها.

2-5 التباين في استجابات أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير المستوى التعليمي

جدول(9) نتيجة اختبار تحليل تباين العينة وفقا لمتغير المستوى التعليمي على محاور الدراسة الأربعة

المحاور	مصدر التباين	مجموعة المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	المستويات التعليمية	المتوسط الحسابي	قيمة (ف)	الدلالة
محددات التمكين	بين المجموعات	13.711	2	6.855	متوسط	1.8688	24.434**	.000
	داخل المجموعات	87.817	313	281.	جامعي	2.2373		
	المجموع	101.527	315		دراسات عليا	2.4123		
آليات التمكين	بين المجموعات	3.254	2	1.627	متوسط	2.6950	12.587**	.000
	داخل المجموعات	40.463	313	129.	جامعي	2.7275		
	المجموع	43.717	315		دراسات عليا	2.8478		
مكاسب التمكين	بين المجموعات	207.	2	103.	متوسط	2.8030	2.160	.117
	داخل المجموعات	14.981	313	048.	جامعي	2.8480		
	المجموع	15.188	315		دراسات عليا	2.7896		
تحديات التمكين	بين المجموعات	878.	2	439.	متوسط	1.4878	2.711	.068
	داخل المجموعات	50.717	313	162.	جامعي	1.3712		
	المجموع	51.595	315		دراسات عليا	1.4527		

(**) دالة عند مستوى (0.01) (*) دالة عند مستوى (0.05)

لقياس التباين في استجابات عينة البحث وفقا لمتغير المستوى التعليمي (متوسط، جامعي، دراسات عليا)، استخدمت الباحثة الاختبار الإحصائي تحليل التباين أحادي الاتجاه (أنوفا) وتظهر بيانات الجدول(9) الآتي:

أ. يوجد تباين دال إحصائيا عند مستوى معنوية بلغ (0.01) بين استجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الأول (محددات تمكين المرأة في مجتمع المعلومات). وجاء التباين لصالح المستوى الدراسات العليا.

ب. يوجد تباين دال إحصائيا عند مستوى معنوية بلغ (0.01) بين استجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الثاني (أليات تمكين المرأة في مجتمع المعلومات)، وجاء التباين لصالح المستوى التعليمي الدراسات العليا.

ت. لا يوجد تباين بين استجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الثالث (مكاسب تمكين المرأة في مجتمع المعلومات).

ث. لا يوجد تباين بين استجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الرابع (تحديات تمكين المرأة في مجتمع المعلومات).

5-3 التباين في استجابات أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير المستوى التعليمي

جدول(10) نتيجة اختبار تحليل تباين العينة وفقا لمتغير قطاع العمل على محاور الدراسة الأربعة

المحاور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	القطاعات	المتوسط الحسابي	قيمة (ف)	الدلالة
محددات التمكين	بين المجموعات	12.348	4	3.087	مديرية الصحة	1.9844	10.766	.000
	داخل المجموعات	89.179	311	287.	مديرية التربية والتعليم	2.3188		
	المجموع	101.527	315		ديوان عام المحافظة	2.1477		
					التضامن الاجتماعى	2.4375		
					قطاع الخدمات	1.9700		
أليات التمكين	بين المجموعات	3.156	4	789.	مديرية الصحة	2.1566	6.049	.000
	داخل المجموعات	40.562	311	130.	مديرية التربية والتعليم	2.9500		
	المجموع	43.717	315		ديوان عام المحافظة	2.8967		
					التضامن الاجتماعى	2.7939		
					قطاع الخدمات	2.9714		
مكاسب التمكين	بين المجموعات	1.530	4	382.	مديرية الصحة	2.8375	8.708	.000
	داخل المجموعات	13.658	311	044.	مديرية التربية والتعليم	2.8650		
	المجموع	15.188	315		ديوان عام المحافظة	2.7727		
					التضامن الاجتماعى	2.9643		
					قطاع الخدمات	2.7590		
تحديات التمكين	بين المجموعات	8.716	4	2.179	مديرية الصحة	1.8458	15.804	.000
	داخل المجموعات	42.879	311	138.	مديرية التربية والتعليم	1.5333		
	المجموع	51.595	315		ديوان عام المحافظة	1.2242		
					التضامن الاجتماعى	1.6381		
					قطاع الخدمات	1.4313		

لقياس التباين في استجابات عينة البحث وفقا لمتغير المستوى قطاع العمل(مديرية الصحة، مديرية التربية والتعليم، ديوان عام المحافظة، مديرية الشؤون التضامن الاجنماعى، قطاع الخدمات)، استخدمت الباحثة الاختبار الاحصائي تحليل التباين احادي الاتجاه (أنوفا) وتظهر بيانات الجدول(9) الآتي:

أ. يوجد تباين دال إحصائيا عند مستوى معنوية بلغ (0.01) بين استجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الأول (محددات تمكين المرأة في مجتمع المعلومات). وجاء التباين لصالح عينة مديرية التضامن الاجتماعى.

ب. يوجد تباين دال إحصائيا عند مستوى معنوية بلغ (0.01) بين استجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الثاني (أليات تمكين المرأة في مجتمع المعلومات). وجاء التباين لصالح عينة مديرية التربية والتعليم.

ت. يوجد تباين دال إحصائيا عند مستوى معنوية بلغ (0.01) بين استجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الثالث (مكاسب تمكين المرأة في مجتمع المعلومات). وجاء التباين لصالح مديرية التضامن الاجتماعى.

ث. يوجد تباين دال إحصائيا عند مستوى معنوية بلغ (0.01) بين استجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الرابع (تحديات تمكين المرأة في مجتمع المعلومات). وجاء التباين لصالح مديرية الصحة.

سابعا- مناقشة النتائج والتوصيات:

مناقشة النتائج

طرحت الباحثة في هذه الدراسة أربعة أسئلة تشكل في مجملها المحددات المرتبطة بتمكين المرأة في مجتمع المعلومات، وتأتي هنا لمناقشة ما خلصت إليه الدراسة الميدانية في إجابتها على هذه الأسئلة:

6- أهم المحددات المرتبطة بتمكين المرأة في مجتمع المعلومات

كشفت نتائج الدراسة الميدانية في إجابتها عن هذا السؤال عن أن هناك ثمانية محددات ترتبط بتمكين المرأة في مجتمع المعلومات وفقا لتقديرات عينة الدراسة، ومن بين هذه المحددات الثمانية جاءت ستة منها عند مستوى (مرتفع) كما جاء المتوسط العام لهذه المحددات عند مستوى (مرتفع) بتوسط حسابي يزيد عن (3.43) وهو ما يعطي لنا دلالة واضحة تؤكد أهمية هذه المحددات بالنسبة لعملية تمكين المرأة في مجتمع المعلومات.

وقد تنوعت المحددات المسؤولة عن تمكين المرأة في مجتمع المعلومات، جاء في مقدمتها التكلفة الشهرية للاشتراك في الخدمات الإلكترونية للشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت)، وتتفق تلك النتيجة مع ما أشارت إليه التقارير الدولية المعنية بقياس مجتمع المعلومات على المستوى الدولي، حيث أكدت تلك التقارير على ارتفاع تكلفة استخدام الإنترنت في جمهورية مصر العربية مقارنة بمستوى الدخل، وأرجعت تلك التقارير ارتفاع تلك التكلفة إلى عدم وجود سياسات مالية واضحة لأغلب الشركات العاملة في مجال خدمات الإنترنت (الاتحاد الدولي للاتصالات،2022،ص13)

إضافة إلى المحدد السابق أشارت النتائج إلى محدد أخر غاية في الأهمية وهو دور الخبرة المكتسبة من الدراسة لاستخدام برمجيات الحاسب الآلي، وهو أمر غاية في الأهمية يوضح أهمية إدخال مقررات تتعلق بالحاسب الآلي ومجتمع المعلومات إلى المناهج الدراسية لكافة المراحل التعليمية، وذلك لتلبية الحاجة الضرورية لسوق العمل، والذي باتت المهارات المتعلقة باستخدامات الحاسب الآلي تأتي في مقدمة الشروط المهنية التي تتطلبها الوظائف في المجتمع المصري وفقا لتأكيد التقارير المتخصصة (المؤسسة الأوربية للتدريب،2022،ص5).

كما كشفت النتائج عن أهمية التدريب في مجال تقنية المعلومات بوصفه محدد مسؤول عن تمكين المرأة في مجتمع المعلومات، وبينت النتائج أهمية التدريب على مستويين، الأول بالنسبة لتوفير قطاعات العمل التي تعمل بها المرأة في مجتمع البحث للتدريب في مجال المعلوماتية، او التنمية الذاتية للمرأة من خلال حصولها على دورات تدريبية بشكل ذاتي.

كما كشفت النتائج أيضا عن محدد بالغ الأهمية ويتمثل في قدرة أفراد عينة البحث على استخدام الإنترنت من خلال أماكن العمل.

ومن زاوية التحليل السوسيولوجي، فإن كافة المحددات التي كشفت عنها الدراسة الميدانية، والتي تعد مسؤولة عن تمكين المرأة في مجتمع المعلومات، يمكن قراءتها بوصفها آليات بناء القدرة للمرأة في مجتمع البحث، فوفقا لمدخل بناء القدرة _وكما أوضح سورز وزملاؤه_ فإن بناء القدرة يتكون من مصفوفة من المهارات والمعرفة والمواقف اللازمة لنقل الكفاءات اللازمة لأجل التمكين، وعلى ذلك فإن المحددات السابقة سواء تلك التي تتعلق بتكلفة استخدام الإنترنت أو على دورات تدريبية متخصصة في مجال المعلوماتية أو الخبرة المكتسبة أثناء الدراسة، كل تلك المعطيات، ما هي إلا أدوات أو آليات لتعزيز القدرة.

إن دور تلك المحددات واضح للغاية ويرتبط وفقا لوجهة نظر مورجان بنهج القدرة القائم على تنمية الموارد البشرية، والتي ترتكز على تنمية المهارات والتدريب لأجل ترقية القدرات بطريقة تتناغم مع معطيات العمل، ومن ثم فإن تلك المحددات تعد أساسية لتطوير وتعزيز المهارات والقدرات والعمليات والموارد التي تحتاج إليها عملية تمكين المرأة في مجتمع المعلومات.

7- أهم آليات تمكين المرأة المصرية في مجتمع المعلومات

وحول الآليات التي تساهم في تمكين المرأة في مجتمع المعلومات، كشفت نتائج الدراسة الميدانية عن أن هناك خمسة عشر آلية تعمل على تحقيق تمكين المرأة في هذا المجتمع المعلوماتي، من بين هذه الآليات الخمسة عشر، هناك إحدى عشر آلية جاءت عند مستوى (مرتفع)، وهو ما يعطي لنا دلالة واضحة أيضا عن أهمية تلك الآليات، وهي أهمية عبرت عن ذاتها من خلال التقدير المرتفع من قبل أفراد عينة البحث، ودعم تلك الأهمية أن المتوسط العام لذلك المحور من الدراسة جاء أيضا عند مستوى (مرتفع) وهو ما يعكس أهمية تلك الآليات في عملية تمكين المرأة في مجتمع المعلومات.

وقد تنوعت الآليات المسؤولة عن تمكين المرأة في مجتمع المعلومات، جاءت في مقدمتها وفقا للنتائج الميدانية آلية فتح تخصصات تعليمية جديدة للمرأة يحتاجها سوق العمل، وتدعم تلك النتيجة ما سبق وكشفت عنه الدراسة في النتائج الخاصة بمحددات التمكين، والتي أشارت إلى دور الخبرة المكتسبة أثناء التعليم في عملية التمكين، ومن هنا يمكن القول بأن الاعداد لتمكين المرأة في مجتمع المعلومات يسبق خروجها لسوق العمل بفترة، من خلال ما تتلقاه من خبرة أثناء فترة دراستها.

وتتفق ما خلصت إليه الدراسة الحالية فيما يتعلق بأهمية التعليم كآلية لدعم تمكين المرأة في مجتمع المعلومات مع ما خلصت إليه العديد من الدراسات السابقة وأكدت عليه التقارير الدولية والمحلية، المعنية بمجتمع المعلومات، من هذه الدراسات دراسة انتصار النصار، التي أبرزت فيها الدور القوي للتعليم الثانوي في تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة، وهو المجتمع الذي يتشكل في الأساس استنادا إلى مجتمع المعلومات (النصار،2016)، كما أكدت دراسة (محمد،2008،ص3) على دور التعليم العالي في تحقيق متطلبات مجتمع المعلومات، وأوصى بأهمية تبني مؤسسات التعليم العالي لنظم الإدارة بالمعرفة لتطوير الهياكل والبرامج والنظم الجامعية والمؤسساتية نحو توليد وتجديد المعارف بشكل مستمر.

ويبدو أن التعليم من وجهة نظر عينة الدراسة يمثل حجر الزاوية بالنسبة للآليات المسئولة عن تمكين المرأة في مجتمع المعلومات، حيث كشفت النتائج عن أهمية تشجيع الإناث على الالتحاق بالتخصصات العملية (التطبيقية) وهي التخصصات التي من المتعارف عليها أن مجتمع المعلومات يمثل حيز كبير سواء من حيث مقرراتها الدراسية أو خبراتها التدريبية التي يمارسها الطلاب أثناء فترة دراستهم.

وتتفق الدراسة الحالية فيما خلصت إليه من العلاقة القوية بين التعليم وتمكين المرأة في مجتمع المعلومات مع ما أكدت عليه التقارير الدولية، حيث أكدت لجنة المجلس الاقتصادي التابعة للأمم المتحدة على أهمية حصول النساء والفتيات على التعليم والتدريب والعلم والتكنولوجيا ومشاركتهن في ذلك لتحقيق أمور منها تعزيز حصول المرأة على قدم المساواة على العمالة الكاملة والعمل اللائق (المجلس الاقتصادي الاجتماعي للأمم المتحدة،2008).، وعلى ذات الأمر أكدت دراسة (فرج وشرعبي،2020،ص32) على دور التعليم الجامعي في تمكين المرأة في ضوء استراتيجيات التنمية المستدامة، مؤكد على أن التعليم يعد من أهم الأنظمة المكونة للمجتمع المعاصر وذلك لاعتبارات متعدد أهمها انه الوسيلة الوحيدة لتمكين الأفراد من اكتساب القدرات والمهارات بشكل منظم.

وإلى جانب الآليات السابقة كشفت النتائج الميدانية عن أهمية عدد من الآليات الأخرى منها: التأهيل المهني للمرأة، وتخفيض الفجوة بين الذكور والإناث في مجال تكنولوجيا المعلومات، ونشر الوعي بأهمية اكتساب مهارات الاتصال والتكنولوجيا المعلوماتية، وتشجيع الإناث على الالتحاق بالتخصصات المرتبطة بالبرمجيات، إضافة إلى تخصيص منح دراسية للإناث في مجال تكنولوجيا المعلومات.

والحقيقة أن ما كشفت عنه الدراسة الحالية فيما يتعلق بالآليات المشار إليها، يتفق تماما ما أكدته نتائج الدراسات السابقة، حيث أكدت دراسة (وزارة المالية،2021،ص10)على أهمية التدريب والتأهيل المهني للمرأة كآلية أساسية تهدف إلى تمكينها في سوق العمل على وجه العموم، وعلى ذات المنحى سارت دراسة (عبد الله،2021)والتي أكدت على أن التأهيل المهني يعد أحد أهم المقومات المسئولة عن التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة العاملة في القطاع التعليمي.

فضلا عن ذلك فإن آلية تقليص الفجوة بين الجنسين، تعد من الأمور المهمة للغاية فيما يتعلق بتمكين المرأة على وجه العموم والتمكين في مجتمع المعرفة والمعلومات على وجه الخصوص، وهو أمر أيضا أكدت عليه الدراسات والتقارير السابقة، ففي دراسة (عمارة،2018،ص36)تأكيد على عمق تأثير فجوة النوع الاجتماعي على أوضاع المرأة في سوق العمل ومكانتها في حركة النمو الاقتصادي على وجه العموم، وأكدت على أن تقليص هذه الفجوة يعد أحد أهم الأهداف ذات الصلة بالتنمية المستدامة عبر استنهاض قوى المرأة ومشاركتها في تحقيق الاستدامة.

وتنصب باقي الآليات بما يمكن أن نطلق عليه تعزيز القدرة لدى المرأة على امتلاك عناصر القوة التي تمكنها من أن يكون لها حضور فاعل في مجتمع المعلومات، وقد اتفقت نتائج الدراسة الراهنة _فيما يتعلق بأهمية اكتساب المرأة للمهارات الخاصة بتكنولوجيا الاتصال وتشجيع الإناث على الالتحاق بالتخصصات التطبيقية المرتبطة بمجتمع المعلومات،

فضلا عن تخصيص منح دراسية للإناث في مجال تكنولوجيا المعلومات_ مع نتائج عديدة خلصت إليها دراسات سابقة مثل دراسة (مركز استشراف التقنية،2022)ودراسة (الدناصوري،2021) ودراسة (الاسكوا،2019)حيث أجمعت تلك الدراسات على أن الإيمان بالكفاءات المناسبة والعمل على تطويرها وإعطائها فرص عادلة، يعد أحد الركائز الأساسية للمجتمعات الحديثة وللاقتصاديات المزدهرة، ويعد زيادة مشاركة المرأة في القطاعات ذات الصلة بمجتمع المعلومات أحد أهم الأسس التي يجب أن تنهض عليها أي سياسات تنموية تستهدف تحقيق الاستدامة في المجتمع.

ومن زاوية التحليل السوسيولوجي يمكن قراءة آليات تمكين المرأة في مجتمع المعلومات من منظور نموذج القدرة، انطلاقا مما أكدته الدراسات والتقارير من أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يسهل وصول النساء والفتيات إلى الموارد ويعززه عن طريق الالتفاف على العقبات التي تفرضها معايير وأنماط التمييز بين الجنسين أو تغييرها، وتشمل هذه الموارد على سبيل المثال لا الحصر، المعلومات المتعلقة بالحقوق القانونية والموارد المالية والأنشطة المدره للدخل التي تؤدي إلى التمكين الاقتصادي، فضلا عن الخدمات الصحية والتعليمية، كذلك فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتيح الوصول إلى مبادرات بناء القدرات التي تؤدي إلى اكتساب المهارات الجديدة اللازمة لعالم اليوم الرقمي، ويوفر الوصول إلى هذه الموارد الشروط المسبقة المطلوبة لزيادة قدرة النساء والفتيات على إتخاذ الخيارات من خلال توفير خيارات بديلة والاستفادة منها (الاسكوا،2019،،ص7).

وهنا يبرز سؤال يساعدنا على تطويع نهج القدرة في فهم مسألة تمكين المرأة في مجتمع المعلومات، وهو ما طبيعة العلاقة التي تربط بين المتغيرين (تمكين المرأة في مجتمع المعلومات والقدرة)؟ إن مراجعة الأدبيات السابقة التي اهتمت ببحث كلا القضيتين ووصل بنا من منظور تحليل القدرة إلى فهم طبيعة تلك العلاقة، فالموارد المتاحة والقدرة على الاختيار التي يتم اكتسابها من خلال التمكين في مجتمع المعلومات (وباستخدام تكنولوجيا المعلومات) تزيد من قدرة النساء على تحقيق أهدافهن، وتقلص العقبات التي تثيرها التحيزات المتأصلة والمعايير الاجتماعية والقوالب النمطية المؤخرة لوضع المرأة في المجتمعات التقليدية ومنها المجتمع المصري.

8- مكاسب تمكين المرأة في مجتمع المعلومات

انتهت الباحثة في معرض تحليلها للعلاقة بين القدرة وتمكين المرأة في مجتمع المعلومات في الفقرة السابقة إلى تقرير ووصف تلك العلاقة، فالتمكين في مجتمع المعلومات هو البوابة الأساسية لحيازة المرأة لعناصر القوة في المجتمع، و هذا يحيلنا للحديث عن نتائج الدراسة الحالية المتعلقة بالمكاسب المتحققة من تمكين المرأة في مجتمع المعلومات.

وفي هذا الصدد كشفت النتائج الميدانية عن أن هناك عشرة مكاسب لتمكين المرأة في مجتمع المعلومات، وقد جاءت كافة هذه المكاسب عند مستوى (مرتفع)، وجاء المتوسط العام لهذه المكاسب عند مستوى (مرتفع) أيضا، وهو أمر له دلالته القوية ويعكس أهمية تلك المكاسب الناجمة عن تمكين المرأة في مجتمع المعلومات.

وبمراجعة تلك المكاسب التي كشفت عنها نتائج الدراسة الميدانية، تبين لنا أن جميعها تدور حول تعزيز قدرة المرأة على وجه العموم، هذا التعزيز يتحقق من خلال عدد من العمليات أو المؤشرات وهي على النحو التالي كما جاءت وفقا

لتقديرات العينة: تعزيز المساواة بين الجنسين، تطوير مهارات المرأة، رفع توقعات المرأة، تعزيز قدرة المرأة للحصول على عمل، تدعيم شبكة العلاقات الاجتماعية للمرأة، دعم مكانة المرأة في المجتمع، مكافحة العنف ضد المرأة.

والحقيقة أن ما كشفت عنه نتائج الدراسة الحالية يصب بكافة تفاصيله ويتفق في ذات الوقت مع خطة التنمية المستدامة 2030 والتي مثلت فرصة كبيرة لمعالجة قضية عدم المساواة بين الجنسين، وتسخير كافة إمكانات جميع النساء والفتيات، والنهوض بقضاياهن وحقوقهن، وتمكين جميع النساء والفتيات بوصفهما محركين للتنمية المستدامة ويلعبان دورا محفزا في تحقيق خطة عام 2030.

وقد تبنت خطة 2030 _والتي عرفت إعلاميا في مختلف دول المنطقة العربية (برؤية 2030)_ نهجا مزدوج المسار يدمج بين المساواة بين الجنسين مع مختلف أهداف خطة التنمية المستدامة، إضافة إلى أن هذه الخطة خصصت خمسة أهداف منها لتحقيق هذا الغرض، حيث يرمي هدف التنمية المستدامة إلى وضع حد لجميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات، والقضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، والقضاء على جميع المسارات الضارة ذات الصلة، وقد تم تحديد ثلاث وسائل تنفيذية لتعزيز تحقيق هذه الأهداف، وهي على النحو التالي: إجراء إصلاحات لمنح المرأة فرصا متكافئة للوصول إلى الموارد الاقتصادية والخدمات المالية والميراث والموارد الطبيعية وفقا للقوانين الوطنية، وتعزيز استخدام التكنولوجية التمكينية، وتحديدا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واعتماد وتعزيز السياسات الملائمة والتشريعات القابلة للتنفيذ (...) ومن شأن مثل هذا النهج أن يسمح بتضافر الجهود على عدة جبهات، بما في ذلك الإصلاحات الاقتصادية والخدمات المالية والبيئات القانونية والتكنولوجيا،(الإسكوا،209،ص10-11).

وإجمالا يمكن القول بأن تمكين المرأة في مجتمع المعلومات، هو أحد المسارات الأساسية التي يمكن أن يعول عليها كثيرا في تعزيز فرص المرأة في المشاركة الفاعلة في التنمية المستدامة، وإن ذلك يتحقق من خلال دعم قدراتها، والتي سوف تتحقق بشكل كبير من خلال تمكين المرأة في مجتمع المعلومات، بما يفرضه هذا التمكين من ضرورة تأهيل وتدريب المرأة وتحفيزها ومدها بكافة المقومات اللازمة لكي تستطيع امتلاك عناصر القوة في هذا المجتمع (مجتمع المعلومات).

التوصيات:

درج الباحثون على أن يختموا دراساتهم بمجموعة من التوصيات، إلا أن غالبية تلك التوصيات لا تتعدى في الواقع أكثر من تصورات تنظيرية غير قابلة للتنفيذ، لكونها في الغالب تأتي منفصلة عن نتائج الدراسة الميدانية، ومن ثم حرصت الباحثة على أن تؤسس لمجموعة من التوصيات في ضوء ما خلصت إليه دراستها الميدانية في المحور الرابع من الدراسة (صعوبات تمكين المرأة في مجتمع المعلومات) وهي على النحو التالي:

1-إدراج مقررات دراسية ضمن المناهج التعليمية بداية من التعليم الثانوي حتي الجامعي تستهدف التعريف بمجتمع المعلومات، على أن تركز تلك المقررات على تنمية الجوانب المهارية التي تحتاجها عملية النفاذ لمجتمع المعلومات.

2-الحرص على تنمية مهارات الفتيات من طلاب التعليم ما قبل الجامعي والجامعي في مجال اللغة الإنجليزية على وجه الخصوص، نظرا لكونها اللغة الأساسية في مجتمع المعلومات، فنسبة المحتوى الرقمي المنشور باللغة الانجليزية على الإنترنت على سبيل المثال بلغت 65% وفقا لأحدث التقارير الدولية.

3-إعادة النظر في قوانين ولوائح العمل بما يراعي الاعتبارات الاجتماعية للمرأة العاملة، ويسمح لها بالاستفادة من التدريب والمشاركة في كافة الفعاليات التي تنمي من قدراتها على التعامل مع أليات وأدوات مجتمع المعلومات.

4-تقديم الدعم الاقتصادي المباشر للنساء العاملات في مختلف قطاعات الدولية لتمكينهن من امتلاك أجهزة الحاسب الآلي، بوصفها الألية الأساسية للنفاذ إلى مجتمع المعلومات.

5-أن تحرص مؤسسات العمل على إتاحة مزيد من فرص التدريب للنساء العاملات بها على البرامج التي تعزز قدراتهن من النفاذ إلى مجتمع المعلومات والاستفادة منه.

Abstract

Egyptian woman empowerment in information society: A field study on a sample of female workers in government offices in Al-menoufia governorate.

By Wesam blabel

This study examines the issue of empowering Egyptian woman and aims to describe the determinants related to empowering Egyptian woman in information society. In addition, It aims to acknowledge the gains that women has achieved from their empowerment in the society and indicates the difficulties facing the empowerment process. The study relies on sample social survey method and questionnaire tool. The field study is applied on a sample of female workers in five professional sectors in Al-menoufia governorate and the sample number is (316 individuals). The study has reached a number of conclusions that are considered ones of the most important determinants of woman empowerment in information society. Those determinants are the economic cost to enter the internet, the gained experience from computer software study, and provision of training in information technology field. Moreover, the study has found that encouraging girls into joining scientific major, qualifying women professionally to work in information technology sector and reducing the gap between males and females in information technology field are considered ones of the most important mechanisms of woman empowerment in information society .

Keywords:

Information society, empowerment, capacity approach, knowledge society, sustainable development.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

- الأمم المتحدة (2020) مشروع استراتيجية بناء القدرات من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة، المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، الطبعة العربية.
- الأمم المتحدة (2008).مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية : اقتصاد المعلومات تقرير 2008 –2007، تسخير العلم والتكنولوجيا من أجل المعرفة، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف.
- الاتحاد الدولي للاتصالات (2022). التزام بتوصيل العالم، النسخة العربية، بيروت.
- الإسكوا (2019). آفاق تعزيز المساواة بين الجنسين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية، الطبعة العربية، الأمم المتحدة، بيروت.
-المجلس الاقتصادي الاجتماعي للأمم المتحدة (2008). تقرير حول حصول النساء والفتيات على التعليم والتدريب، الأمم المتحدة، التقرير متاح على الرابط التالي:
https://www.un.org/womenwatch/daw/csw/csw55/agreed_conclusions/AC_CSW55_A.pdf
المؤسسة الأوروبية للتدريب (2022). اتجاهات سوق العمل والاقتصاد الجديد وانعكاساتها على التوظيف وتنمية المهارات، التقرير متاح على الرابط التالي:

https://www.etf.europa.eu/sites/default/files/2021-11/almp_event_28.10.2021_all_ppts_arabic.pdf

- العنزي، نوره بنت صباح مناور(2019). معوقات تمكين المرأة السعودية من المشاركة السياسية، مجلة القراءة والمعرفة، جامعة عين شمس، كلية التربية، العدد 210، ص 169-196.

-المناور، فيصل (2017). تميكن المرأة العربية في المجال التنموي، المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية، المجلد 15ـ العدد 133، ص 6-34.

- البنك الدولي (2018)، دراسة عن التمكين الاقتصادي للمرأة، النسخة العربية، المجلس القومي للمرأة، القاهرة.

-الدناصوري، هدير محمد عبد الحميد (2021). التحول الرقمي وتمكين المرأة في المجتمع المصري: دراسة تحليلية على بوابة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل المرأة، المجلة العلمية لكلية الآداب، جامعة دمياط، مج10، ع 3، ص ص 139-185.

-النصار، انتصار عبد الله أحمد (2016). دور التعليم الثانوي في تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة في مدينة بريدة بالمملكة العربية السعودية، مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية، العدد الثالث، ص ص 204-226.

- المحروق، ماهر حسن (2009).دور اقتصاد المعرفة في تعزيز القدرات التنافسية للمرأة العربية، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة العمل القومية، تنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمرأة العربية، 6 – 2009/7/8، الجمهورية العربية السورية، دمشق، 2009.

- اليونسكو (2005).التقرير العالمي لليونسكو : من مجتمع المعلومات إلى مجتمعات المعرفة، مطبوعات اليونسكو، فرنسا.

-الوقيان، فارس (2010م): الإشكالية السسيوثقافية والتشريعية للمواطنة والتمكين حالة المرأة الكويتية، مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، جامعة الكويت.

- السيد، مصطفى كامل ومنصور، رشا (2010). اقتراب تمكين المرأة في: المعايطة، رويدا (محررة) النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي. القاهرة: منظمو المرأة العربية.

- الشعراوي، عطا (2011م): سياسات النهوض بالمرأة في دول مجلس التعاون، أبو ظبي، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية.

- العطا، أحلام محمد عمر (2019). التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية. الأبعاد والمعوقات. مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية، مج12، ع2، ص ص 2-43.

- السنبل، عبد العزيز عبد الله (2004) التربية والتعليم في الوطن العربي، دار المريخ، الرياض، 2004.

-المصري، منذر واصف (2004) العولمة وتنمية الموارد البشرية، الطبعة الأولي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.

-أحمد، مالك عبدالحسين (2012)، تمكين المرأة العراقية في مجالات التنمية، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 23.

-الحسن، رنا والمبيض، لمياء (2010)، التمكين السياسي للمرأة في مجال تحقيق أهداف التنمية، للتخطيط، القاهرة.

-اليوسف، نورة عبد الرحمن _2009). تمكين المرأة السعودية، البحث متاح على الرابط الالكتروني التالي:

https://faculty.ksu.edu.sa/sites/default/files/book.pdf

-العزاوي، نادية كاظم عنون (2015)، التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية ودورها في التنمية المستدامة، مجلة المخطط والتنمية، جامعة بغداد، العدد 31.

-السيد، مصطفى كامل (2006)، حول التمكين السياسي للمرأة العربية، ورقة مقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحضيرا للعدد الرابع من تقرير التنمية الإنسانية في الوطن العربي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

-الخمشي، جواهر بنت صالح (2010). المعوقات التي تواجه تمكين المرأة من العمل في المجتمع السعودي، المملكة العربية السعودية.

-الكفارنة، احمد عارف، وسالم، رفقة خليف (2011)، دور الانتخابات (1989 – 2007) في تمكين المرأة الأردنية سياسيا من وجهة نظرها، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية) المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، فلسطين.

الطريف، غادة بنت عبد الرحمن (2014). معوقات تميكن المرأة السعودية في سوق العمل، مجلة مستقبل التربية العربية، مج21،ع88،المركز العربي للتعليم التنمية (أسد). القاهرة.

-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2003). تقرير التنمية الإنسانية للعام 2003 : نحو إقامة مجتمع المعرفة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، المكتب الإقليمي للدول العربية، عمان.

-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(2009). تقرير المعرفة العربي للعام 2009: نحو تواصل معرفي منتج، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤسسة فهد بن راشد آل مكتوم، دار الغرير، أبو ظبي.

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2009) تنمية القدرات: كتيب تمهدي، الطبعة العربية، نيويورك.

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2005) نحو نهوض المرأة في الوطن العربي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، الأمم المتحدة، الطبعة العربية.

- بطرس، أنطوان (1987) المعلوماتية على مشارف القرن الحادي والعشرين،،الطبعة الأولي، مكتبة لبنان، بيروت. _ شحاته، حسن (2006) التعليم.. دعوة إلى حوار في الوطن العربي، تقديم حامد عمار، الطبعة الأولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

-بلول، صابر (2009)، التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، دمشق، سوريا.

-جوروموروثي، آنيتا(2004) الجندر وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تقرير شامل، بريدج التنمية – النوع الاجتماعي، معهد دراسات التنمية، سبتمبر2004، المملكة العربية المتحدة.

-حافظ ، سحر مصطفي (1998) المعالجة التشريعية لعلاقة المرأة المصرية بالفقر والبيئة ، فقر البيئة وبيئة الفقر ، وقائع الندوة القومية عن الفقر وتدهور البيئة في الريف المصري ، المنيا 20– 22 أكتوبر 1997 ، تحرير محمد عاطف كشك ، دار الأحمدي ، القاهرة ، الطبعة الأولي ، القاهرة.

- حبيب، مجدي عبد الكريم (2009) مجتمع المعرفة والإبداع في القرن الحادي والعشرين، الطبعة الأولي، دار الفكر العربي، القاهرة، 2009.

-حمد ، نوريه (2008). تمكين المرأة وسبل تدعيم مشاركتها في التنمية بدول مجلس التعاون، المكتب التنفيذي، المنامة، البحرين.

-حبيطوش، صباح (2015)، التمكين السياسي للمرأة العربية في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير (منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.

-راشد، محمد جمال الدين، احمد، عفت عبد الحميد ، احمد، مصطفي حمدي، على ، سها إبراهيم محمد (2017)، التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المعيلة في ريف محافظة اسيوط، مجلة كلية الزراعة جامعة اسيوط، المجلد 48، العدد 3.

_ سحر حساني بربري : المتغيرات الاجتماعية عن تهميش المرأة الاجتماعي، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم الاجتماع، 2009.

-سلامي، منيرة (2016)، المرأة وإشكالية التمكين الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية لتنمية الاقتصاد، العدد 5. الجزائر

-سناقرة، رائد يوسف احمد (2016)، أثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية (مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات نموذجا)، رسالة ماجستير (منشورة) كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

- شحاتة، حسن(2006). التعليم. دعوة إلى حوار في الوطن العربي. الطبعة الأولى. الدار المصرية اللبنانية. القاهرة.

- شملاوي، حنان عطا و الحيط، نهيل إسماعيل سقف (2019)، محددات تمكين المراة في الدول العربية، مجلة دراسات "العلوم الإنسانية والاجتماعية" مجلد 46، العدد 1، الجامعة الأردنية، عمان.

-صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (2008)، التمكين السياسي للمرأة العربية: دراسة لدور البرلمان ووسائل الإعلام في مصر والأردن والبحرين، المكتب الإقليمي للدول العربية، اليونيفم، عمان_ الأردن.

-عبد الهادي، محمد فتحي(2007). مجتمع المعلومات بين النظرية والتطبيق. الدار اللبنانية. الطبعة الأولى. القاهرة.

-عبد الله، نمر ذكي شلبي (2021). التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة العاملة بالقطاع التعليمي، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، مج1، ع53، صص 377-409.

-عرنوس، ناهد محمود (2017). المرأة والانترنت، مجلة التنمية الادارية ، الجهاز المركزي للتنظيم والادارة، س 34، ع 157. 26-29.

- عدلي، هويدا (2017) السياسات المحلية: مدخل للتمكين السياسي للنساء، في: هويدا عزت (محرر) المشاركة السياسية للمرأة، مؤسسة فريدرش إيبرت، القاهرة.

_ علي، نبيل (2001) الثقافة العربية وعصر المعلومات، عالم المعرفة، العدد 265، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

_ _____ (1994) العرب وعصر المعلومات، عالم المعرفة، العدد 184، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

-عكور، إيمان (2016) التمكين الاقتصادي للمرأة: الواقع والأفاق. وزارة العدل الأردنية نموذجا، منظمة العمل العربية، عمان.

-عمارة، أميرة محمد (2018). تأثير فجوة النوع الاجتماعي في النمو الاقتصادي في مصر، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مج19، ع1، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص ص 1-36.

-فرج، علياء عمر كامل وشرعبي، وداد عبد الله ناصر (2020). دور التعليم ا لجامعي في تمكين المرأة السعودية في ضوء استراتيجية التنمية 2030 من وجهة نظر طالبات جامعة الأمير سطان بن عبد العزيز، مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، مج26،ع1، اليمن، ص ص 31-55.

-مركز استشراف التقنية (2022).تعزيز مشاركة المرأة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، المملكة العربية السعودية.

- محمد، هالة منصور عبد الرحمن (2018). التمكين وعلاقته بمشاركة المرأة في الاحزاب السياسية تحليل سوسيولوجي، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد 45، مركز بحوث الشرق الأوسط جامعة عين شمس، ص 392-474.

-محمد، أشراف السعيد احمد (2008). دور التعليم الجامعي في مواجهة تحديات تأسيس مجتمع المعرفة في مصر، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، مج1، ع68، ص ص 2-121.

- مصطفي، سارة فوزي احمد (2017)، دور مواقع التواصل الاجتماعي في دعم عملية التمكين السياسي للمرأة المصرية: دراسة ميدانية على الشباب الجامعي المصري، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث لكلية الإعلام جامعة اكتوبر للعلوم الحديثة والآداب "الإعلام وتمكين المرأة: التحديات والتطلعات"، القاهرة.

-منهاج عمل بكين (1995) مستند إلكتروني متاح على الرابط الإلكتروني التالي:

https://www.un.org/womenwatch/daw/beijing/pdf/BDPfA%20A.pdf

- مسعود، أماني (2006)، التمكين. سلسلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، العدد 22، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية.

-مصطفي، سارة فوزي احمد (2017)، دور مواقع التواصل الاجتماعي في دعم عملية التمكين السياسي للمرأة المصرية: دراسة ميدانية على الشباب الجامعي المصري، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث لكلية الإعلام جامعة اكتوبر للعلوم الحديثة والآداب "الإعلام وتمكين المرأة: التحديات والتطلعات"، القاهرة.

-معتوق، فتحية (2016)، الدراسة المسحية الخاصة بالتمكين السياسي للمرأة، الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، الجمهورية الجزائرية.

- كازوز، فاطمة عمر (2016) معوقات تمكين المرأة الاقتصادي والحلول المقترحة بمدينة الجميل ليبيا، رسالة ماجستير (منشورة على الشبكة الدولية للمعلومات) جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج، كلية الدراسات العليا، ماليزيا.

-هيل، مايكل (2004) أر المعلومات في المجتمع دراسة لطبيعتها وقيمتها واستعمالها، دراسات مترجمة 19، الطبعة الأولي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.

- وزارة المالية (2021). مبادرة تمكين المرأة ضمن الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية، المملكة العربية السعودية.

المراجع الأجنبية:

- Huis, Marloes A., Hansen, Nina, Otten, Sabine and Lensink, Robert (2017). **A Three-Dimensional Model of Women's Empowerment: Implications in the Field of Microfinance and Future Directions**.

-Cuillier, David & Piotrowski, Suzanne. J (2009).***Internet information-seeking and its relation to support for access to government records***. Government Information Quarterly 26 (2009) 441–449

-Fletscher, Diana (2011). ***Gender Disparity in Access to Information: Do Spouses Share What They Know?***. World Development Vol. 39, No. 8, pp. 1422–1433

−Hollyman, Stephenie (2011). **Women's Empowerment Principles. Equality Means Business**. A Partnership Initiative of UN Women and the UN Global Compact Office.

-Broembsen, Marlese von (2007). **The Legal Empowerment of the Poor: Informal Business.** UN.

- Malhotra, Anju, Schulte, Jennifer, Patel, Payal and Petesch, Patti (2009). **Innovation for Womens Empowerment and Gender Equality.** Washington: International Center for Research on Women (ICRW).

- Naz , Iram (2010, Women Empowerment and Youth Perception in Pakistan. **European Journal of Scientific Research**. 39 (1).

- Amin ، Aloysius Ajab (2006). **Capability and Human Development in Poverty Reduction.** Dakar.

- Kishor, Sunita and Gupta, Kamla(2005). **Gender Equality and Women's Empowerment in India.** India: National Family Health Survey (NFHS-3).

−ul Haq ، Muhammad Abrar، Farheen Akram، Uzma Ashiq، Saqlain Raza & Michael William Scott، The employment paradox to improve women's empowerment in Pakistan، Cogent Social Sciences، Volume 5، 2019 - Issue 1

- United Nations High Commissioner for Refugees(2001). **The second edition of Good Practices in Gender Equality Mainstreaming uses the "lens".** Geneva: UNHCFR.

- World Bank(2014). **Voice and Agency Empowering Women and Girls for Shared Prosperity**. World Bank Group.

− the Gender and Indicators" working group" (2007). **The women empowerment approach A methodological guide**. Commission on Women and Development, UN.

−African Union (2018). **AU Strategy for Gender Equality & Women's Empowerment.** Addis Ababa: African Union.

-International Fund for Agricultural Development (2018). **Gender equality and women's empowerment**. Roma: UN.

- Jones, Meghann (2019). Re-conceptualizing Empowerment: Ipsos' Approach to Understanding & Measuring Women's Empowerment, Ipsos Global Affairs, International Labour Organization.

- Duflo, Esther (2011). **Women's Empowerment and Economic Development, Working Paper**. Cambridge: National Bureau of Economic Research.

-Hasin,A. K. M. B. andMusa, H. (2018). Women Empowerment Model: Strategies To Overcome Challenges. **Fundam Appl Sci**, 10(1S), 1068-1083.

- Kabeer, Naila (2009). **Women's Economic empowerment: Key issues and policy options, reflect those of the Swedish International Development Cooperation Agency**. Sussex: Sida, Institute of Development Studies.

- MDG-Fund (2018). **Gender Equality and Women's Empowerment**. United Nations.

- *Rahman, Aminur (2013). Women's Empowerment: Concept and Beyond.* ***Global Journal of Human Social Science Sociology and Culture****. 13 (6), Version 1.0,pp.,8-14.*

- Australian Government (2016). **Gender equality and women's empowerment strategy**. Australia: Department of Foreign Affairs and Trade

-Broembsen , Marlese von (2007), The Legal Empowerment of the Poor: Informal Business,UN.

- Amin , Aloysius Ajab (2006). Capability and Human Development in Poverty Reduction. Dakar,

- Nicole ,Rippin (2010) Ibero-America Institute for Economic Research : The Concept of Multidimensional Poverty: Accounting for Dimensional Poverty ,January 2009 Germany,p 4

- Cinar , Kursat& Kose, Tekin (2018) The Determinants of Women's Empowerment in Turkey: A Multilevel Analysis، South European Society and Politics، 23:3، 365-386.
- Hasin ،A. K. M. B. andMusa, H. (2018)Women Empowerment Model: Strategies To Overcome Challenges،Fundam Appl Sci، 10(1S)، 1068-1083
- Lutz ,Mina Baliamoune-,(2004) Approach On the Measurement of Human Well-being, Fuzzy Set Theory and Sen's Capability , United Nation University , (WIDER) World institute for Development Economics Research, Research Pape , No. 2004/16, February.
- Suarez,Yolanda, Fabricio, Balcazar , Taylor, Tina and Edurne, Garcia Iriarte (2008) Capacity Building and Empowerment:A panacea and challenge for agency-university Engagement, Gateways: International Journal of Community Research and Engagement No 1,pp., 179–196.
- Kitawi, Alfred Kirigha (2014) Community Capacity Development In Universities: Empowering Communities Through Education Management Programmes In Strathmore University (A Pilot Study), Contemporary Issues In Education Research – Second Quarter kVolume 7, Number 2.
- Morgan,Peter (2006) The Concept of Capacity, (ECDPM) European Center for Development Policy Management.
- Kiely, Ray and Sumenr, Andy (2018) The Capability Approach, Empowerment and Participation, Rethinking International Development series, Palgrave Macmillan, UK.
- Luttrell, Cecilia and Quiroz, Sitna (2009) Understanding and operationalising empowerment, Overseas Development Institute, London.
- Sadan, Elisheva (1997) Empowerment and Community Planning. On line: http://www.mpow.org/elisheva_sadan_empowerment.pdf
- Kingdon , Geeta Gandhi and Knight, John (2004). ***Subjective well-being poverty versus income poverty and capabilities poverty***. Global Poverty Research Group. Centre for the Study of African Economies.Department of Economics.University of Oxford
- Saith ,Ruhi (2001).Capabilities: the Concept and its Operationalisation, QEH Working Paper Series QEHWPS66, February.

http://ideas.repec.org/p/rg/wpaper/0127.html

- Rippin ,Nicole. (2009) Ibero-America Institute for Economic Research : The Concept of Multidimensional Poverty: Accounting for Dimensional Poverty ,January 2009 Germany,p 4.